مجلةالبحوث المحاسبية

https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx

هل تعدل الحوكمة المصرفية العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية في ظل وجود السلامة المالية كمتغير وسيط

[a]دلال محمد ابراهيم محمد [b] **ضياء محمد صلاح الدين متولي**

[a]**أستاذ مساعد، المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الازهر، مصر**

[b]مدرس، المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر

تاريخ النشر الالكتروني: ديسمبر-2024

للتأصيل المرجعي: محمد ، دلال محمد ابراهيم. متولي، ضياء محمد صلاح الدين. هل تعدل الحوكمة المصرفية العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية في ظل وجود السلامة المالية كمتغير وسيط، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11 (4)،

المعرف الرقمي:10.21608/abj.2024.395089

للتواصل مع المؤلف: dalal.mohamed@azhar.edu.eg

هل تعدل الحوكمة المصرفية العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية في ظل وجود السلامة المالية كمتغير وسيط

[a]دلال محمد ابراهيم محمد

[b] ضياء محمد صلاح الدين متولي

[a]أستاذ مساعد المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة الازهر، مصر

[b]مدرس، المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر

تاريخ المقال

تم استلامه في23 اكتوبر 2024، وتم قبوله في23 نوفمبر 2024، هو متاح على الإنترنت ديسمبر2024

ملخص البحث:

اختبر البحث التأثير المباشر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي، بالإضافة للتأثير غير المباشر من خلال السلامة المالية، كما اختبر البحث تأثير الحوكمة المصرفية على الدور الوسيط للسلامة المالية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية في الفترة من 2013 – 2023، وأوضحت نتائج البحث وجود تأثير سلبي معنوي لمخاطر الائتمان على الأداء المالي، كما أسفرت نتائج البحث عن وجود تأثير معنوي لمخاطر الائتمان على السلامة المالية ، كما رصدت نتائج البحث وجود تأثير معنوي للسلامة المالية كمتغير وسيط في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي، كما انتهى البحث إلى أن تأثير السلامة المالية كمتغير وسيط في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي يتوقف على مستويات الحوكمة المصرفية في البنوك المصرية، وفي ضوء نتائج البحث يوصي الباحثان بضرورة وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر الائتمانية، مع تدعيم رقابة البنك المركزي والالتزام بتطبيق اتفاقيات لجنة بازل للحد من مخاطر الائتمان بسبب تأثيرها السلبي على السلامة والأداء المالي للبنوك المصرية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان؛ السلامة المالية؛ الحوكمة المصرفية؛ الأداء المالي.

Abstract:
The research tested the direct effect of the credit risk on the financial performance, in addition to the indirect effect through the financial soundness. The study also tested the effect of banking governance on the mediating role of the financial soundness in the relationship between the credit risk and the financial performance in the Egyptian banks in the period from 2013 - 2023. The results of the research showed that the credit risk has a significant negative effect on the financial performance. The outcomes of the research also revealed that there is a significant effect of the credit risk on the financial soundness in the commercial banks. The results of the study also observed the presence of a significant effect of the financial soundness as a mediating variable in the relationship between the credit risk and the financial performance. The study also concluded that the effect of the financial soundness as a mediating variable in the relationship between the credit risk and the financial performance depends on the levels of banking governance in the Egyptian banks. In light of the study results, the researchers recommends the necessity of having an integrated framework for the credit risk management, with supporting the oversight of the central bank and committing to implementing the Basel Committee agreements to reduce the credit risks due to their negative impact on the soundness and financial performance of the Egyptian banks.
Keywords: credit risk, financial soundness, banking governance, financial performance.

أولًا: مقدمة البحث:

يُعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يمنحها البنك لشخص طبيعي أو معنوي لإعطائه مبلغًا من المال للاستخدام في أغراض محددة خلال فترات زمنية محددة وبشروط معينة في مقابل عائد مادي يتم الاتفاق عليه وبضمانات تكفل للبنك استرجاع أصل المبلغ وعوائده في حال ما إذا توقف العميل عن السداد (الأمين، الصديق، 2021) وتُعد المخاطر المصرفية من الأمور الهامة التي حظيت باهتمام العديد من الجهات نظرًا لتنوعها وتأثيرها السلبي على نشاط البنوك وربحيتها وسمعتها واستمراريتها وضمان بقائها في سوق المنافسة (الحميد، المشهداني، 2024). وعلى الرغم من أن الائتمان هو الاستثمار الأكثر جاذبية لنشاط البنك نظرًا لتحقيقه أعلى ربحية ممكنة إلا أنه في الوقت نفسه قد يُحمل البنك بأكبر قدر من الخسائر بسبب المخاطرة العالية التي تحيط به، ولذا تُعد المخاطر الناتجة عن الائتمان من أهم أسباب تعثر البنوك والتي تتسبب في حدوث أزمات البنوك وهي من أقدم المخاطر التي تتعرض لها البنوك والأكثر شيوعًا والتي لا يزال قياسها الكمي صعبًا، وتُعرف مخاطر الائتمان بأنها عدم قدرة العميل أو عدم رغبته في الامتثال لالتزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد أو بالحجم الكامل مما يؤدي إلى انتهاك شروط العقد (Yanenkova et al., 2021). ومن العوامل الرئيسية التي تساهم في حدوث مخاطر الائتمان (سوء الإدارة، سياسة القروض غير الفعالة، تقلب أسعار الفائدة، ضعف معدلات رأس المال والسيولة، تقييم الائتمان غير الكافي، إجراءات الإقراض غير السليمة، التدخل الحكومي، والتنظيم غير الفعال للبنك المركزي) (Cheng et al., 2020).

تسعى البنوك التجارية لتحقيق مستوى عالٍ من الربحية والذي يُعد من أهم المؤشرات الدالة على كفاءة الأداء وضمان النجاح والبقاء، ولذلك فهي تسعى لاستقطاب المزيد من الودائع واستثمارها في عملياتها الاستثمارية والابتعاد عن منح القروض والتسهيلات الائتمانية التي تتسم بمستوى عالٍ من المخاطرة، وبناء عليه

تحتل دراسة المخاطر الائتمانية أهمية كبيرة في القطاع المصرفي بسبب تأثيرها على الأداء المالي للبنوك، حيث يترتب على عدم قدرة العميل على سداد التزاماته تجاه البنك عدم كفاءة إدارة البنك في استخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل وتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، مما ينعكس على صافي الربح المُحقق على أموال الملاك، بالإضافة للتأثير السلبي على مستوى العائد الذي سيتم توزيعه على السهم الواحد، مما ينعكس سلبًا على العائد على الأسهم، ومن ثم الأداء المالي للبنك (ابداح، 2020)، ولذلك يجب على البنوك تعزيز قدرتها على تحليل الائتمان وإدارة القروض مع وضع سياسات ائتمانية واضحة وارشادات للإقراض لتخفيض التأثير السلبي لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك (Muriithi et al., 2016).

ثانيًا: مشكلة البحث:

أثارت الأزمات المالية التي واجهت اقتصاديات العالم ضرورة مراجعة استراتيجيات الأمان المصرفي، وترتب على ذلك إلزام صندوق النقد الدولي أعضاءه بتقييم السلامة المالية للنظام المصرفي باستخدام نماذج ومؤشرات التنبؤ بالإفلاس (Ouma & Kirori, 2019)، فسلامة القطاع المصرفي أحد المتطلبات الحيوية لدعم النظام المالي في أي دولة والتي تعكس قدرة البنك على إدارة عملياته في ظل أحداث وظروف اقتصادية غير مواتية، ولذلك فإن سلامة النظام المصرفي تقيس صحة النظام المالي مما يؤدي لاستقراره والعمل على دعم التنمية الاقتصادية في الدولة (Almahadin et al., 2020) ، وتُعد السلامة المالية أحد مداخل إدارة المخاطر، والتي عرفها مجلس الاستقرار المالي بأنها النشاط المقوم لاستقرار النظام المالي بهدف التقاط إشارات الخطر أو القصور خلال أي فترة زمنية، وللحفاظ على السلامة المالية للبنوك نوعين من السياسات; **الأولى:** سياسة وقائية للحيلولة دون الوقوع في الأزمات المالية، **الثانية:** سياسة علاجية وتتضمن السعي لاحتواء الأزمة في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى بين البنوك (باغة، 2021).

أصبح تقييم العلاقة بين مخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المصرفية باعتبارها من الأدوات التي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ونظرًا للتطورات المصاحبة للنشاط المصرفي من مخاطر تمويلية وأزمات مالية من القضايا التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين والمصرفيين، وذلك لحاجة البنوك لوجود مؤشرات مالية تعطي رؤيا واضحة عن حالة البنك وبيان مدى احتمالية تعرضه إلى مخاطر تنعكس بشكل مباشر على سلامة الجهاز المصرفي، وتوصلت دراسة (جهاد، شيماء، 2021) إلى أن مؤشرات السلامة المالية مهمة جدًا للبنوك بسبب المخاطر العديدة التي تتعرض لها، لأنه في ظل وجود هذه المؤشرات تستطيع البنوك التعرف على الأزمات المالية واتخاذ الاجراءات المناسبة لها.

تأتي أهمية مؤشرات السلامة المالية من العمل على بناء أنظمة مالية كفؤة والإلمام بحقيقة الوقوف على المراكز المالية للبنوك ومعرفة الجدارة الائتمانية لها، إذ تُعد أحد الوسائل المستخدمة في الإشراف والرقابة الميدانية، كما تعكس هذه المؤشرات حقيقة المراكز المالية في البنوك بالاعتماد على القرارات الرقابية للحفاظ على

سلامة مراكزها المالية وللتوصل لقطاعات مصرفية سليمة، والحفاظ على حقوق العملاء والمستثمرين أثناء تعاملهم مع البنك، وضمان سلامة تنفيذ السياسات المالية والنقدية في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء (الخفاجي، 2022)، مما ينعكس على الأداء المالي للبنوك.

تعتمد سلامة القطاع المالي والمصرفي على وضع القوانين والآليات والقواعد التي تُحد من خطر انتشار الأزمات الناتجة عن عدم التزام البنوك لقواعد ومبادئ العمل المصرفي السليم وبصفة خاصة في إطار التحرير المالي والعولمة المصرفية. الحوكمة المصرفية هي نظام يؤسس تحديد العلاقات بين الأطراف الأساسية في البنك من أجل تحسين الأداء وضمان الاستقرار والسلامة المالية للبنك، ولذلك فإن وجود آليات وقواعد حوكمة جيدة يحقق السلامة المالية للبنوك ويُحد من مخاطر الائتمان، فمن خلال حث البنوك على ضرورة التطبيق السليم لآليات الحوكمة عند منح الائتمان مع الالتزام بشروط السياسة الائتمانية وأسسها والتركيز على التحليل الائتماني والدراسات الكافية قبل منح الائتمان يُمكن الحد من مخاطر الائتمان (Jmaii et al., 2024)، هذا بالإضافة إلى أن اعتماد تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية يؤدي لتعزيز ثقة المتعاملين في البنك وتفادي المخاطر والأزمات المصرفية، إضافة إلى الحد من انتشار الفساد المالي والإداري وهو ما يصب كله في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية (طلال، محاد، 2021).

في ضوء ما سبق يُمكن صياغة مشكلة البحث في محاولة التوصل إلى إجابة على التساؤلات البحثية التالية:

1- هل تؤثر مخاطر الائتمان على السلامة المالية في البنوك المصرية.

2- هل تؤثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك المصرية.

3- هل تؤثر السلامة المالية على الأداء المالي في البنوك المصرية.

4- هل ينتقل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك المصرية عبر السلامة المالية.

5- هل يتوقف تأثير السلامة المالية على العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية على مستويات الحوكمة المصرفية.

ثالثًا: أهداف البحث:

يهدف البحث الى توفير أدلة عملية للآثار المباشرة وغير المباشرة لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل وجود السلامة المالية كمتغير وسيط، بالإضافة لاختبار ما إذا كان تأثير السلامة المالية على العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي يعتمد على مستويات الحوكمة المصرفية. **ومن خلال اشتقاق و تطوير فروض البحث، سيتم تحقيق هدف البحث، من خلال ما يلي:**

1- اختبار أثر مخاطر الائتمان على السلامة المالية في البنوك المصرية.

2- اختبار أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك المصرية.

3- اختبار أثر السلامة المالية على الأداء المالي في البنوك المصرية.

4- اختبار الدور الوسيط للسلامة المالية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية.

5- اختبار أثر مستويات الحوكمة المصرفية على الدور الوسيط للسلامة المالية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية.

رابعًا: أهمية البحث:

يستمد البحث الحالي أهميته من الاعتبارات العلمية والعملية التالية:

الأهمية العلمية:

1- يستمد البحث أهميته من أهمية بيئة التطبيق وهي البنوك التجارية والتي تُمثل عصب الاقتصاد القومي، مما يعني أن ضمان سلامة هذا القطاع يعني ضمان سلامة واستقرار الاقتصاد القومي.

2- تُعد مخاطر الائتمان مصدر قلق دائم للبنوك بسبب تأثيرها المباشر على مؤشرات السلامة المالية، مما يسلط الضوء على ضرورة دراستها للخروج بتوصيات تساعد على تحقيق السلامة المالية وتخفيض مخاطر الائتمان.

3- تأتي أهمية البحث من أهمية الأداء المالي للبنوك والتى تسعى البنوك باستمرار لتحقيق مستوى عالي من الربحية لضمان البقاء والاستمرار، مما يستوجب دراسة العوامل والمحددات والتهديدات التي تؤثر على أدائها المالي، والتي من أهمها مخاطر الائتمان سعيًا لوضع آليات لإدارتها والتخفيف من تأثيرها السلبي على الأداء المالي.

الأهمية العملية:

4- يستمد البحث أهميته من النتائج المتوقعة منه، والتي يُمكن أن تساهم في تقديم دليل علمي عن علاقة مخاطر الائتمان بالأداء والسلامة المالية للبنوك، مما يُساهم في مساعدة إدارة البنوك والمساهمين في تشكيل صورة واضحة عن المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك وتأثيرها على السلامة المالية وبالتبعية الأداء المالي، كما يساعد الجهات الرقابية والتنظيمية ومنها البنك المركزي في ضرورة وضع تعليمات للتحوط من هذه المخاطر نظرًا لتأثيرها ليس فقط على البنوك ولكن على النظام المصرفي ككل والاقتصاد القومي.

5- يسلط البحث الضوء على أهمية تطبيق آليات الحوكمة المصرفية والتي أصبحت مطلبًا ضروريًا في عمل البنوك بهدف تخفيض مخاطر الائتمان التي تتعرض لها وضمان السلامة المالية، ومن ثم تحقيق كفاءة وفعالية الأداء المالي في البنوك التجارية.

خامسًا: حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على ما يلي:

- نظرًا لتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية اقتصر البحث الحالي على دراسة مخاطر الائتمان دون غيرها وتأثيرها على الأداء المالي في البنوك المصرية.
- اقتصرت بيئة التطبيق على البنوك المصرية في الفترة من 2013 –2023 ، مع استبعاد البنوك الإسلامية نظرًا لطبيعتها الخاصة.

سادسًا: خطة البحث:

بعد عرض مقدمة ومشكلة وأهداف وأهمية وحدود البحث يتناول الجزء المتبقي من البحث عرض أدبيات البحث وتطوير فرضياته، يلي ذلك الدراسة الاختبارية، وصولًا لنتائج وتوصيات البحث ووضع مقترحات لدراسات مستقبلية، وذلك على النحو التالي:

سابعًا: أدبيات البحث، وتطوير الفرضيات:

تناول الباحثان في هذا الجزء مراجعة الأدبيات المتعلقة بمخاطر الائتمان والأداء المالي، مع الأخذ في الاعتبار وجود السلامة المالية كمتغير وسيط، وأيضًا دراسة الحوكمة المصرفية كمتغير معُدل للعلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في ظل توسيط السلامة المالية، يلي ذلك صياغة فرضيات البحث، بالإضافة لوضع نموذج البحث، وذلك على النحو التالي:

1/7 مخاطر الائتمان: Credit risk

تستهدف سياسة الائتمان في البنوك التجارية ضمان سلامة القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك، هذا بالإضافة لتنمية نشاط البنك بصورة مستمرة مع تحقيق عائد مرضي، والاحتفاظ بسيولة مناسبة، وزيادة حصة البنك من السوق المصرفي، وأيضًا الرقابة المستمرة على عملية الائتمان في جميع المراحل(Al- , 2020 Hawatmah & Shaban ، وتستخدم البنوك التجارية مجموعة من المعايير لمنح الائتمان منها (شخصية العميل، القدرة على السداد، المركز المالي للعميل، الضمانات المقدمة من العميل، بالإضافة للظروف الاقتصادية السائدة) (Jordan, 2013)، وتعتبر الفوائد والعمولات التي يحصل عليها البنك مقابل منح الائتمان مصدرًا أساسيًا لإيرادات البنك حيث تساعد على تحقيق أرباح البنك وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بقدر ملائم من السيولة لمواجهة طلبات سحب العملاء، ولذلك فإن نجاح واستمرار أي بنك يعتمد بالدرجة الأولى على نجاح عمليات منح الائتمان والتي بدورها ترتبط بوضوح سياسة الائتمان وكفاءة الإدارة التنفيذية للائتمان لدى البنك.

وتواجه البنوك العديد من المشاكل عند منح الائتمان مما يتسبب في حدوث مخاطر والتي يطلق عليها المخاطر الائتمانية (مخاطر القروض)، والتي تفرض على البنك ضرورة تقديرها وقياسها سعيًا لمحاولة الحد من

آثارها والتي قد لا تقتصر على عدم تحقيق عوائد من هذه القروض بل قد تمتد لخسارة القروض نفسها، ويُعرف البنك المركزي مخاطر الائتمان بأنها الخسائر الناتجة عن عدم قيام العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وفقًا لشروط التعاقد، وتشمل مخاطر الائتمان بنودًا داخل الميزانية كالقروض، وبنودًا خارج الميزانية كالاعتمادات المستندية، كما تتضمن هذه المخاطر في طياتها مخاطر الطرف المقابل (البنك المركزي، 2019).

وتنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة تضافر عوامل داخلية منها سياسات الائتمان غير المناسبة، انخفاض مستويات رأس المال ونقص السيولة والإقراض الموجه، ضعف الضمانات المقدمة للحصول على القروض، وعدم قدرة الإدارة على التنبؤ بالمخاطر بالإضافة لضعف القدرة على إدارة المخاطر باستخدام سياسات مرنة للتعامل معها عند حدوثها لتحجيم الآثار المترتبة عليها، هذا بالإضافة لضعف متابعة المخاطر والسيطرة عليها، وعدم كفاية الرقابة من قبل البنك المركزي (Belete, 2021)، وعوامل أخرى خارجية تتمثل في التغيرات في الأوضاع الاقتصادية مثل اتجاه اقتصاد الدول نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار مفاجئ في الأسواق المالية، ويمكن تخفيض المخاطر الائتمانية اعتمادًا على الكيفية التي تسير بها عملية تقديم القروض والاعتماد على معايير حازمة عند منح الائتمان وجودة إدارة ومراقبة العمليات التشغيلية وامتثالها للتوجهات الاستراتيجية للسياسة النقدية العامة (Trusova et al., 2021)، مع عدم تركيز الائتمان الممنوح في قطاع معين أو لأشخاص معينين مع وجود إدارة ائتمانية رشيدة والتي تقوم على متابعة الائتمان والتنبؤ ومراقبة المخاطر أولًا بأول، هذا بالإضافة للالتزام بقواعد وتعليمات منح الائتمان والالتزام بتكوين المخصصات الكافية لمواجهة القروض المشكوك في تحصيلها، واستقرار أسعار الفائدة.

وتتعدد صور المخاطر الائتمانية (جعفر، بدروني، 2022) فمنها مخاطر ائتمانية مرتبطة بالعميل بسبب السمعة الائتمانية له ومدى ملاءته المالية ووضعه المالي، مخاطر ائتمانية مرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل، المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله، هذا بالإضافة للمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية العامة، وأيضًا مخاطر مرتبطة بأخطاء البنك وقدرته على متابعة الائتمان المقدم للعميل، والمخاطر الناشئة عن فعل الغير مثل إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات كاذبة عنه توحي بتدهور مركزه المالي، وأخيرًا المخاطر المرتبطة بالتركز الائتماني.

وللمخاطر الائتمانية العديد من الخصائص حيث تُعد مخاطر ذات طبيعة متشابكة ومركبة بسبب تعدد أسباب حدوثها وأنها تنشأ من مصادر مختلفة ذات علاقات متداخلة، وأنها مخاطر متغيرة بشكل دائم نظرًا لتأثرها بالعديد من العوامل والتي تتغير مع تغير الظروف والأسباب التي تتسبب في حدوثها، وأيضًا هي مخاطر دائمة تستمر باستمرار الائتمان، كما أنها مخاطر محتملة الحدوث وهذه الاحتمالية مرتبطة بفشل العميل بالوفاء

بالتزاماته تجاه البنك، وترتبط بالخسارة غير المتوقعة وبأصل المبلغ بالإضافة للفوائد المترتبة عليه، إلا أنه على الرغم من ذلك فإنه يمكن إدارتها والتحكم فيها باستخدام أساليب التحوط المختلفة (زايد وآخرون، 2023).

ونظرًا للآثار المترتبة على المخاطر الائتمانية فإنه يجب إدارتها وبصفة خاصة في حالات عدم اليقين لمنع الشركات من التصرف بشكل غير صحيح مما يسمح لهم بأن يكونوا أكثر مرونة وقدرة على الصمود (Settembre-Blundo et al., 2021)، وتُعد إدارة المخاطر في البنوك أكثر أهمية مما هي عليه في مجالات أخرى وذلك للمحافظة على أصول البنك وحمايته من الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها وتحقيق السلامة والجودة من خلال قياس وتحليل وتقييم وتطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر مع اتخاذ الإجراءات الملائمة للتخفيف منها والتقليل من آثارها وذلك عن طريق تحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية ومتابعة هذه المخاطر بشكل دائم، إن الهدف من إدارة المخاطر المصرفية هو ضمان استقرار الأرباح من خلال تقدير المخاطر والاحتياط ضدها، والمساعدة في تشكيل خطة وقرارات التسعير، وتطوير ميزة تنافسية للبنك لضمان استمرارية النمو، والإعداد المناسب لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في البنك، وتعظيم قيمة البنك والذي يُعد الهدف النهائي والمعيار لتقييم قرارات البنك (قادري، عبد القادر، 2021)، ويمكن إدارة مخاطر الائتمان باستخدام منهجين **الأول:** التمييزي والذي يعتمد على تقييم شخصية العملاء وحالتهم الاجتماعية والهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط هذا بالإضافة لدراسة الملاءة المالية للعميل، **والثاني:** التجريبي فبعد دراسة العميل ومركزه المالي والضمانات المقدمة منه مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من قبل إدارة الائتمان (Muriithi et al., 2016).

سعت لجنة بازل لمواكبة التغيرات على المستوى الدولي في مجال إدارة المخاطر وبصفة خاصة المخاطر الائتمانية من خلال تعديل مضمون اتفاقيتها بما يسمح بدعم صلابة البنوك وسلامة أنشطتها، حيث ركزت اتفاقية بازل الأولى I على المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى وبدرجة أقل مخاطر البلد ولم تأخذ المخاطر الأخرى في الحسبان مثل سعر الصرف وسعر الفائدة، وقسمت اللجنة الدول لمجموعتين وفقًا لمركزها الائتماني كما ووضعت الاتفاقية أوزان مختلفة للأصول بما يسمح بحساب وقياس كفاءة رأس المال بشكل أكثر دقة، كما أقرت الاتفاقية أنه يتعين على البنوك العاملة الالتزام بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى، إلا أن عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية وضعف الرقابة الداخلية والخارجية أدى لإصدار الاتفاقية الثانية للجنة بازل II، وتم قياس المخاطر الائتمانية بالأسلوب المعياري الموحد حيث يتم تقييم مخاطر الائتمان بناء على تقييمات خارجية تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني المتخصصة في هذا المجال، والتصنيف الداخلي IRB والذي يعتمد على التصنيفات الداخلية التي يضعها البنك لتقييم المراكز الائتمانية لعملاء البنك، و IRB المتقدم والذي يقوم على استخدام البنك لتصنيفات مخاطر الائتمان

الداخلية الخاصة به لتحديد المتطلبات من الأموال الخاصة به. شكلت الأزمة المالية عام 2008 أكبر اختبار لمقررات لجنة بازل الثانية والتي كشفت عن ضعف البنوك في مواجهة الأزمات المالية في ظل عدم كفاية رأس المال وضعف الرقابة والإشراف الفعال في إدارة المخاطر وهو ما شكل الباعث لإصدار اتفاقية اللجنة الثالثة بازل III بهدف تعزيز الصلابة والسلامة المالية للبنوك حيث استحدثت اللجنة مفهوم تعزيز الاحتياطيات في رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية ومعدل للرافعة المالية لتقييد النشاط الائتماني في البنك وإصدار معيارين للسيولة قصيرة وطويلة الأجل، كما قامت اللجنة بالاعتماد على اختبارات الضغط كأحد الأساليب المستخدمة في الإشراف الفعال وإدارة المخاطر (بن طلحة، 2015; عريس، بحوصي، 2017; هاني، 2017)، وفي إطار استمرار البنك المركزي المصري في السعي لدراسة وتطبيق أحدث وأفضل الممارسات الدولية بشأن الرقابة المصرفية بغرض تعزيز أداء الجهاز المصرفي وتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها وتحسينًا لقدرتها التنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في تاريخ 7 ديسمبر 2020 على وضع إطار جديد لكل من الأسلوب المعياري بهدف الوصول إلى أساليب قياس أكثر حساسية للمخاطر وأسلوب التقييم الداخلي مع استحداث دعامة إضافية للرافعة المالية للبنوك ذات الأهمية النظامية محليًا في إطار تطبيق مجموعة الإصلاحات النهائية لمقررات بازل 3 (بازل 4).

2/7 السلامة المالية: Financial soundness

تلعب البنوك دورًا حيويًا في الاقتصاديات المحلية والدولية وذلك بمساعدة أطراف أخرى مثل أسواق المال وصناديق التمويل وشركات التأمين بالإضافة للجهات التنظيمية والرقابية، ولذلك فإنه من الضروري تقييم وقياس السلامة المالية للبنوك. تُعبر السلامة المالية عن تحوط المؤسسات المالية من خلال وضع مجموعة الإجراءات الوقائية أو التصحيحية لرصد المخاطر المحتملة، هذا بالإضافة لإدارة المخاطر غير النظامية، كما تكون المؤشرات المالية للبنك والتي تتمثل في (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة، والفعالية) ضمن حدود معينة لضمان قدرته على النجاة من ظروف السوق السلبية، والفشل في تحقيق هذه الحدود سيؤدي إلى تحويل البنك لحالة عدم السلامة والاستقرار، ويُعد تحديد هذه الحدود أهم مرحلة في عملية تقييم السلامة المالية في القطاع المصرفي (alina et al., 2021)، ويشمل مفهوم السلامة المالية حماية النظام المالي والمصرفي من المخاطر النظامية وغير النظامية حتى يعمل بشكل كفؤ، ولمفهوم السلامة المالية ركائز تتمثل في: ظروف الاقتصاد الكلي واستقرار مناخه، الاشراف والرقابة السليمة على المؤسسات المالية، كفاءة الأسواق المالية، وتوفير بنية تحتية أساسية ومالية وتكنولوجية آمنة وقوية مع شبكة أمان مالية فعالة ونشطة (باغة، 2021; أحمد، عباس، 2021)

مؤشرات السلامة المالية تعتبر مهمة لسلامة وصحة المؤسسات المالية في الدولة فضلًا عن أنها تدعم تحليل الاستقرار المالي والذي أصبح على مدى العقد الحالي هدفًا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات

الاقتصادية، حيث تُقدم مؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار وتحديد المخاطر التي قد ينتج عنها في أسوء الأحوال فشلًا للقطاع المصرفي، وتُعرف مؤشرات السلامة المالية بأنها أدوات إحصائية فعالة للغاية للإشراف على القطاع المالي في أي بلد وتُمكن من التعرف المبكر على أي تشكيل محتمل لأي خطر نظامي يُمكن أن يؤدي إلى أزمة على مستوى الدولة، ولذلك تم تأسيس مؤشرات السلامة المالية مع ارشادات محددة من قبل صندوق النقد الدولي، ويتضمن أحدث دليل لتجميع مؤشرات السلامة المالية لعام 2019 المعايير التنظيمية الدولية الحديثة بما في ذلك اصلاحات بازل 3 لدعم مبادرات المراقبة الكلية لضمان الاستقرار المالي، وتدل مؤشرات السلامة المالية على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية أو الداخلية والاقتصادية وتعمل كأداة إنذار مبكر عند تعرض الجهاز المصرفي للخطر (Zapodeanu & Cociuba, 2021; Afrin& Johra, 222).

يمكن تقسيم مؤشرات السلامة المالية لمؤشرات مالية كلية ومؤشرات سلامة مالية جزئية والتي تعتمد على مجموعة من المؤشرات المبنية على أسس موضوعية بهدف تحليل الوضع العام للمؤسسات المالية، وتتألف مؤشرات السلامة المالية من مؤشرات أساسية لقياس نقاط الضعف المحتملة للمؤسسات التي تتلقى الودائع والتي تغطي (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق)، ومؤشرات مساندة يتم تجميعها على أساس كل دولة على حدة لتقييم سلامة القطاعات المالية الأخرى، وتختلف هذه المؤشرات المالية بشكل مستمر لتعكس الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية لكل دولة، ومن ثم فمن الأفضل أن يتم وضع حدود للسلامة المالية بالنسبة للقطاع المصرفي في كل دولة (Sugiyarto, 2015).

وللسلامة المالية المصرفية أبعاد تمثل في (الخفاجي، 2022; باغة، 2021):

مؤشرات الربحية: حيث تُعد مؤشرات الربحية دالة على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المتاحة بفعالية وكفاءة، وهي معبرة عن السياسات التمويلية والتشغيلية والاستثمارية، ويركز على تقييم قدرة البنك على مواجهة الخسائر وتدعيم ملاءة رأس المال والاتجاه الزمني لإيرادات المؤسسة المالية.

مؤشرات السيولة: وهي مؤشرات تعزز ثقة عملاء البنك وأصحاب المصالح والتي تُظهر قدرة البنك على الاستجابة السريعة لتلبية طلبات السحب من جانب المودعين واستيفاء طلبات الاقتراض التي يسعى إليها المقترضون بالإضافة لتسديد التزامات البنك الجارية، وأدخلت لجنة بازل 3 أطر جديدة من أجل تنظيم السيولة في البنوك وركزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية.

مؤشرات جودة الأصول: تعكس هذه النسبة مؤشرًا مهمًا في التقييم، ولكن النسبة المرتفعة تعكس أيضًا هيكل أصول أكثر حساسية لمخاطر الائتمان، والعامل الأساسي الذي يؤثر على جودة الأصول هو جودة محافظ القروض والتي تشكل الجزء الأكبر من أصول البنك وتحمله بأكبر قدر من المخاطر.

مؤشرات كفاية رأس المال: وتُعد من أهم مؤشرات السلامة المالية للتعرف على الملاءة المالية للبنوك المحلية وقدرتها على تحمل المخاطر المحتملة كمخاطر سعر الصرف والمخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة والتكيف مع الاعسار المالي، وتتضمن مؤشرات كفاية رأس المال المخاطر التي تتعرض لها بنود داخل الميزانية العمومية للبنك والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنود خارج الميزانية العمومية.

بالإضافة لما سبق فإن من أهم مؤشرات تقييم سلامة البنوك في الإطار الإسلامي تحريم (الربا، الغش، الضرر، العقود العشوائية، والمقامرة)، لذلك إذا استوفى بنك معين جميع معايير السلامة المالية بناء على اللوائح المصرفية الإسلامية مثل القضية الرئيسية المتعلقة بكفاية رأس المال لكنه يمارس أفعالًا مثل الربا في عملياته فلا يمكن اعتباره بنك سليم (Seyedi & Abdoli, 2019).

طور التمان 1968 نموذجًا للتنبؤ بالإفلاس وتقييم السلامة المالية يسمي نموذج Altman Z-score model ويسمى أيضًا نموذج تحليل التمييز المتعدد، هذا النموذج متعدد المتغيرات يستخدم مزيجًا خطيًا من خمس نسب مالية مرجحة بالمعاملات، وهو مقياسًا بديلًا للمخاطرة، وبالتالي يُعد مؤشرًا جيدًا للسلامة المالية ويعتمد على المعلومات المحاسبية، وبالتالي تعتمد موثوقية المؤشر على جودة الإطار الأساسي للمحاسبة والمراجعة، ونظرًا لبساطة المؤشر فقد اكتسب قبولًا واسعًا لدى مختلف أصحاب المصلحة، إلا أن المؤشر يقوم بتقييم كل شركة على حدة ومن المحتمل أن يتجاهل خطر أن تؤدي الضائقة المالية التي تعاني منها شركة معينة لخسائر في شركات أخرى، كما أن نتائج المؤشر لها قيود في إطار المراقبة الاحترازية الكلية للكشف عن الأزمات المصرفية على الأقل في الاقتصاديات الناشئة لأن التدابير المحاسبية لا تغطي جميع أبعاد المخاطر مثل العدوى والمخاطر النظامية (Moreno et al., 2022; Swalih et al., 2021).

يُعد نموذج CAMELS نظام تصنيف للمؤسسات المصرفية وهو أداة إشرافيه داخلية فعالة لتقييم سلامة الشركات المالية وبصفة خاصة البنوك، وبموجب هذا النظام يتم تقييم كل مؤسسة مصرفية على أساس ستة أبعاد حاسمة تتعلق بعملياتها وأدائها، ويُشار إليها بالعوامل المكونة بما في ذلك (كفاية رأس المال، وجودة الاصول، وكفاءة الإدارة، وجودة الأرباح، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق)، وتُستخدم هذه العوامل لتعكس الأداء التشغيلي والمالي والامتثال التنظيمي للمؤسسات المصرفية، وتعكس مكونات النموذج سلامة ومتانة البنوك بشكل عام، ويُظهر بدقة حالة البنوك المتعثرة وغير المتعثرة ولكن لا يمكن استخدامه للتنبؤ باحتمالية تعرض البنك لضائقة مالية أو حتى افلاسه Salami et al., 2021)). وفي حين توجد أنه طرق مختلفة لقياس السلامة المالية للبنوك فإن نموذج Bankometer موصى به من قبل صندوق النقد الدولي (Ulla et al., 2023) لبساطته في الاجراءات ووجود عدد أدنى من المعلمات والنتائج المقابلة التي هي دقيقة للغاية، ويستخدم النموذج نسبًا من نموذج CAMELS ونموذج CSLA مع تغييرات طفيفة في حدودها ونسبها المئوية، وهذا النموذج من

شأنه أن يساعد الإدارة الداخلية للبنوك على التخفيف من مخاطر الافلاس في ظل الرقابة والإشراف التشغيلي المناسبين (Ouma & Kirori, 2019; Rahman, 2017).

شهد القطاع المصرفي المصري مستوى مرتفع من الاستقرار المالي خلال السنوات الماضية والذي تمثل في قدرته علي التعامل مع العديد من الأزمات واحتواء تداعياتها، وذلك بفضل وضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر واتخاذ الاجراءات الاحترازية المناسبة وتطبيق التعليمات الرقابية بشكل أكثر تحفظًا، كما استمر في أداء دوره بنجاح في الوساطة المالية مع تعزيز الشمول المالي ودعم النمو الاقتصادي، ويظهر استقرار القطاع المصرفي جليًا في تحسن مؤشرات السلامة المالية حتي مع تداعيات جائحة كورونا والذي انعكس في ارتفاع الملاءة المالية للبنوك (البنك المركزي المصري، 2019).

3/7 العلاقة بين خطر الائتمان والسلامة المالية:

مخاطر الائتمان تُعد واحدة من أهم مصادر المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بسبب تأثيرها على نمو واستقرار البنوك، ولذلك تناولت أدبيات المحاسبة بالدراسة والتحليل العلاقة التأثيرية بين مخاطر الائتمان والسلامة المالية في البنوك، اختبرت دراسة (الداعمي وآخرون) أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية في بنكين من البنوك الأمريكية في الفترة من 2005– 2019، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دراسة وتحليل مؤشرات السلامة المالية يُساعد صانعي السياسات في تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي بسهولة، وبالتالي اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب الأزمات المالية، كما أن انعدام الشفافية والافصاح يُهدد سلامة القطاع المالي بخطر انتشار الأزمات النظامية والتي تقع نتيجة لعدم احترام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لقواعد العمل المصرفي السليم، بالإضافة لذلك فقد توصلت نتائج الدراسة لوجود تأثير لمخاطر الائتمان على بعض مؤشرات السلامة المالية للبنوك (الدعمي وآخرون، 2021).

كشفت نتائج دراسة (Michalak & Uhde , 2012) أن توريق مخاطر الائتمان وتحويلها لمستثمر خارجي يؤدي للحصول على تمويل إضافي وأصول جديدة وتحسين متطلبات الحد الأدنى من رأس المال مما يؤثر على السلامة المالية واستقرار البنوك، ويتوقف التأثير المباشر للتوريق على سلامة البنوك على مقدار مخاطر الائتمان التي يتم نقلها فعليًا للمستثمر الخارجي وما إذا كان إجمالي تعرض البنك للمخاطر من المرجح أن ينخفض إذا تجاوزت مخاطر الديون المنقولة لشرائح خارجية مقدار مخاطر التخلف عن السداد لموقف الخسارة الأولى المحتفظ به، إلا أنه لا يمكن استبعاد أن سلامة البنوك المالية قد تتأثر سلبًا بموقف الخسارة الأولى الأكثر خطورة في صفقة توريق الأوراق المالية، وبما أن البنوك لا تكشف بعد عما إذا كانت الخسارة الأولى سوف يتم نقلها فعليًا خارج الميزانية العمومية فإن تعزيز متطلبات الافصاح في هذا الصدد تُعد أمر ضروري.

أجرى (Anh , 2023) دراسة لفهم تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي كمقياس للسلامة المالية لـ 27 بنكًا تجاريًا في الفترة من 2006– 2020، حيث تُعد إدارة مخاطر الائتمان عاملًا رئيسيًا

للاستقرار المالي، وبالتالي هي المفتاح للسلامة المالية وتحقيق الاستقرار المالي وتخصيص رأس المال بشكل أفضل، وأظهرت نتائج الدراسة أن القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض لها تأثير مباشر على الربحية والاستقرار المالي، بالإضافة لذلك هناك علاقة غير مباشرة بين إدارة مخاطر الائتمان والربحية والاستقرار المالي، ونتيجة لوجود تأثير سلبي لمخاطر الائتمان على السلامة والاستقرار المالي للبنوك وبسبب أن نشاط الائتمان ما زال نشاطًا مهماً لمساهمته بقدر كبير في إيرادات البنوك فإنه يجب على البنوك التجارية أن تعزز متطلبات تحسين إدارة المخاطر الائتمانية فيجب أن يكون نمو الائتمان مصحوبًا بجودة ائتمانية يجب ضمانها، واتفقت نتائج دراسة (Sang, 2022) مع هذه النتائج.

اختبرت دراسة (حنظل وخلف، 2023) أثر مخاطر السيولة والائتمان والتي تُعد مصدر قلق لكل بنك اذ تتمثل الوظيفة الأساسية لأي بنك في توفير السيولة النقدية ومنح الائتمان على مؤشرات السلامة المالية لعينة من البنوك التجارية الخاصة في الفترة من 2010– 2020، وكشفت الدراسة عن نتائج عدة من أهمها أن تحليل علاقة مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان مع مؤشرات السلامة المصرفية ساعد صانعي السياسات والمنظمين من اتخاذ اجراءات وقائية لتجنب أي أزمات تعرقل عمل البنوك، بالإضافة إلى أن مؤشرات السلامة المصرفية مهمه للبنوك التجارية وذلك بسبب المخاطر التي تتعرض لها البنوك في ظل وجود هذه المؤشرات، وأيضًا وجود علاقة ارتباط عكسية ذو دلالة احصائية بين مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان ومؤشرات السلامة المصرفية.

استهدفت دراسة (عوض، 2021) بناء إطار عملي لتحديد وقياس العلاقة بين مؤشر المخاطر الائتمانية بشكل يحقق السلامة المصرفية باعتبارها من الأدوات التي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ونظرًا للتطورات المصاحبة للنشاط المصرفي من مخاطر تمويلية وأزمات مالية فقد حظيت هذه القضايا باهتمام العديد من الباحثين والمصرفيين، وقام الباحث باستخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي للبنوك التجارية الفلسطينية في الفترة من 2012 لـ 2019، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية، كما اتضح من نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع محفظة البنوك لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية لتلافي حدوث أزمات مصرفية وتعزيز وتقوية رؤوس أموالها بهدف ايجاد توازن في هيكل رأس المال حافظًا على أمن وسلامة القطاع المصرفي.

وفي سياق متصل تحققت دراسة (Saputra et al, 2020) من آثار مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وكفاية رأس المال على استقرار البنوك في عينة من البنوك التجارية، وأثبتت النتائج أن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة لهما تأثير سلبي على استقرار البنوك، وأن عدم قدرة البنوك على إدارة مخاطر الائتمان من

خلال تقليل حجم القروض المتعثرة يزيد من تكاليف الخدمات المصرفية ويؤثر على السلامة المالية وبالتبعية الاستقرار المالي للبنوك، في حين أن كفاية رأس المال لها تأثير طردي على استقرار البنوك.

فحصت دراسة (حبي، 2021) الأثر المتكامل لمخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة على مؤشرات السلامة المالية في بنوك أمريكية وتركية وعراقية في الفترة من 2005 وحتى 2019 من خلال التعرف على مخاطر الائتمان وكيفية تحليلها لتجنب حدوث أزمات مالية، بالإضافة للتعرف على أسعار الفائدة وتأثيرها على مؤشرات السلامة المالية، وأيضًا تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين مخاطر الائتمان وأسعار الفائدة ومدى انعاكسها على مؤشرات السلامة المالية للبنك، هذا بالإضافة لتحديد علاقة الأثر المتكامل بين مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة على مؤشرات السلامة المالية للبنوك، كما أنه لا توجد علاقة تكامل بين مخاطر الائتمان وسعر الفائدة على السلامة المالية للبنوك.

بحثت دراسة (عبد القادر، 2019) حول مدى إمكانية تطبيق نموذج CAMELS لتقييم درجة السلامة المالية للبنوك التجارية المصرية ومدى التأثير الذي يلحق بدرجة السلامة المالية نتيجة تنويع محفظة القروض كأحد سياسات الحد من مخاطر الائتمان التي أوصت بها لجنة بازل وأوصى بها البنك المركزي بالبدء في تطبيقها والتي تقلل من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، وأثبتت الدراسة أن تنويع محفظة القروض يؤثر تأثيرًا ايجابيًا على السلامة المالية للبنوك.

سعت دراسة (Kiemo et al., 2022) لاستكشاف دور رأس المال في التخفيف من مخاطر الائتمان وتعزيز الاستقرار المالي من خلال القيام ببناء مؤشر السلامة المالية في 37 بنكًا في الفترة 2001 – 2020، وخلصت الدراسة إلى أن رأس مال البنوك يدعم الاستقرار المالي من خلال التخفيف والحد من مخاطر الائتمان، ولذلك توصي الدراسة السلطات بمواصلة تبني وتنفيذ سياسات رأس المال المناسبة لتعزيز الاستقرار المالي والاقراض المصرفي لزيادة الربحية وتحقيق السلامة والاستقرار المالي.

درسا (Ismail& Ahmed , 2023) تأثير المخاطر المالية المنتظمة بما في ذلك مخاطر (السيولة، الائتمان، والتشغيل) على الاستقرار المالي في البنوك بسبب أن فهم وإدارة المخاطر أمر بالغ الأهمية لحماية المستثمرين والحفاظ على الاستقرار المالي وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتعزيز دور القطاع المالي في الدولة، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن مخاطر السيولة قد لا تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي إلا أنها تظل عامل حاسم يتطلب الاهتمام باستراتيجيات إدارة المخاطر، بالإضافة إلى أن مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي مما يسلط الضوء على أهمية استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة للحفاظ على نظام مالي مستقر، كما أن المخاطر التشغيلية ليس لها تأثير مباشر على الاستقرار المالي، ومع ذلك يمكن أن يكون للمخاطر التشغيلية غير المنتظمة أثر كبير على المؤسسات المالية، وقد تؤثر بشكل غير مباشر على الاستقرار

العام، كما تؤكد الدراسة على أهمية استراتيجيات إدارة المخاطر الشاملة للتخفيف من التأثير السلبي للمخاطر المالية غير المنتظمة على الاستقرار المالي، ومن ثم قدمت الدراسة توصيات لممارسات إدارة المخاطر من شأنها أن توفر رؤى لصناع السياسات والمؤسسات المالية تتطلع إلى تحسين ممارسات إدارة المخاطر وتعزيز نظام مالي يتسم بالسلامة والاستقرار.

وتساءلت دراسة (جهاد، 2021) عن وجود تأثير للمخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية وذلك لحاجة البنوك لوجود مؤشرات مالية تعطي رؤيا واضحة عن حالة البنك وبيان مدى احتمالية تعرضه إلى مخاطر تنعكس بشكل مباشر على سلامة الجهاز المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات السلامة المالية مهمة جدًا للبنوك بسبب المخاطر العديدة التي تتعرض لها، لأنه في ظل وجود هذه المؤشرات تستطيع البنوك التعرف على الأزمات المالية واتخاذ الاجراءات المناسبة لها، بالإضافة لوجود تأثير معنوي بين مؤشرات المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية.

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن مخاطر الائتمان تعتبر من أهم مصادر المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والتي تعكس احتمالية فشل العميل في سداد التزاماته تجاه البنك، مما يؤثر على نمو واستقرار البنك وقدرته على مقاومة الأزمات والصدمات المالية التي يتعرض لها،، وهو ما تعكسه مؤشرات السلامة المالية في البنوك التجارية، ولذلك يُتوقع أن يكون لمخاطر الائتمان تأثير معنوي على السلامة المالية في البنوك المصرية، ومن ثم يمكن صياغة الفرضية الأولى من فرضيات البحث كما يلي:

"تؤثر مخاطر الائتمان تأثيرًا معنويًا على السلامة المالية في البنوك المصرية"

4/7 العلاقة بين خطر الائتمان والأداء المالي:

أظهرت نتائج دراسة (Siddique et al ., 2022) تأثير إدارة مخاطر الائتمان والعوامل الخاصة بالبنك على الأداء المالي للبنوك التجارية في جنوب أسيا في الفترة من 2099– 2018، وتم استخدام القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال كمقاييس للمخاطر، في حين تم استخدام نسبة التكلفة إلى الكفاءة ومتوسط سعر الاقراض ونسبة السيولة كعوامل خاصة بالبنك، كما تم قياس العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كمقياس للأداء المالي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن القروض المتعثرة ونسبة الفائدة على القروض ونسبة الاحتياطي القانوني كانت مرتبطة سلبًا بالوضع المالي، في حين أن نسبة كفاية رأس المال والاحتياطي القانوني كانت مرتبطة بشكل إيجابي بالوضع المالي للبنوك الأسيوية، وأوصت الدراسة بأن يقوم صناع السياسات في الدول الأسيوية بخلق بيئة مالية قوية من خلال تنفيذ تلك السياسة النقدية التي تحفز أسعار الفائدة بهذه الطبقة التي تساعد تلقائيًا على خفض النسبة العالية للقروض المتعثرة حتى يتم الحفاظ على موقف السيولة جيدًا والبقاء في تلك البيئة حتى في بيئة المنافسة العالية.

اختبرت دراسة (Kule et al ., 2020) العلاقة بين إدارة الائتمان والأداء المالي في أوغندا، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية مهمة بين أنظمة إدارة الائتمان والأداء المالي، مما يتطلب أنظمة إدارة ائتمان فعالة، حيث أن المديرين ملتزمون بإدارة مخاطر التخلف عن السداد المرتبطة بمحافظ القروض، وتشير نظرية المحفظة الحديثة إلى أن تدهور محافظ القروض يؤدي إلى انخفاض الايرادات وزيادة التكاليف التشغيلية مما يؤثر على الأداء المالي، وللتخفيف من ذلك فإن نقل المعرفة يُعد مفتاحًا لتحقيق أداء متفوق من خلال توظيف موظفين أكفاء يتمتعون بقدرات فائقة للحفاظ على موارد الشركة وتخصيصها التخصيص الأمثل.

ألقت دراسة (Kepramareni et al ., 2022) الضوء على تأثير مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال والسيولة والكفاءة التشغيلية على الأداء المالي في بنكي (Perkreditan, Rakyat) في الفترة من 2018-2020، وتوصلت الدراسة إلى أن الكفاءة التشغيلية لها تأثير سلبي على الأداء المالي للبنك، في حين أن مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال والسيولة والقدرة علي الوفاء بالالتزامات لا تؤثر على الأداء المالي للبنك، ويمكن تفسير ذلك بسبب أن مخاطر الائتمان ليست عاملًا محددا للأداء المالي في هذين البنكين، مما يعني أن الزيادة في نسبة القروض المتعثرة لن تؤثر على الأداء المالي والعكس صحيح، وذلك بسبب تعاون البنوك مع العديد من شركات التأمين لتوفير الحماية والوقاية من مخاطر الائتمان أو حماية القروض المتعثرة للبنك ويتم فرض سعر خاص على مخاطر الائتمان التي تنطوي على احتمال فشل السداد، ثم يتم تعويضها من قبل شركة التأمين، وهذا يوضح أن مستوى مخاطر الائتمان ليس له تأثير كبير على حجم الربحية.

تطرقت دراسة (Munangi , 2020) لاختبار أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي لـ 18 بنكًا في جنوب افريقيا من الفترة 2008- 2018، وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان مرتبطة سلبًا بالأداء المالي، كما أن كفاية رأس المال مرتبطة بشكل إيجابي بالأداء المالي، وفي حين أن نسبة كفاية رأس المال الأعلى قد تعزز من ثقة أصحاب المصلحة في البنك مما يجعله تنافسيًا فإن قاعدة راس المال العالية قد يُنظر إليها على أنها افتقار للمبادرة وربط الموارد التي كان من الممكن أن تسفر عن عوائد أفضل من الاستثمارات البديلة، وبالتالي يجب على البنوك الالتزام بسياسات ائتمانية حكيمة وصارمة، كما يتعين علي الجهات التنظيمية أن تفرض الرقابة من أجل ضمان إدارة البنوك لمخاطر الائتمان وفقًا للوائح التنظيمية للحد من مخاطر إفلاس البنوك.

أدرجت دراسة (Safitri et al ., 2020) مخاطر أسعار الفائدة ضمن مخاطر الائتمان كمتغير وسيط وهو مفهوم جديد تم تطويره من خلال توليف النظرية النقدية ونظرية الوساطة المالية ونظرية السيولة على أداء البنوك التجارية في الفترة من 2010-2018، وأسفرت الدراسة عن وجود تأثير أكبر لتفاعل مخاطر أسعار الفائدة في مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك، مما يشير إلى أن دور التفاعل يُمكن أن يحسن من أداء البنوك ويجعل الشركات المصرفية أكثر حذرًا في إدارة المخاطر التي تتعرض لها.

سلطت دراسة (عيدان وخلف، 2020) الضوء على دراسة أثر المخاطر الائتمانية على أسعار الأسهم التي تتعرض لها البنوك العراقية في الفترة من 2015–2019 نتيجة للتسهيلات الائتمانية التي تمنحها والمتمثلة في القروض والسلفيات، وفي حين أنه يتم تحقيق الأرباح من خلال التسهيلات الائتمانية إلا أنها تتحمل بعض المخاطر بسبب تخلف البعض عن السداد، وأسفرت الدراسة عن وجود أثر ذو دلالة احصائية للقروض المتعثرة على أسعار الأسهم، ووجود أثر معنوي لمخصص الخسائر الائتمانية على أسعار الأسهم، كما أظهرت الدراسة نسب القروض المتعثرة لبعض المصارف والتي وصلت لمرحلة خطيرة.

استهدفت دراسة (إيداح، 2020) التعرف على تأثير إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بأبعاده (التسهيلات الائتمانية غير العاملة/ إجمالي التسهيلات الائتمانية، ومخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية) على الأداء الكلي بأبعاده (معدل العائد على الأصول، معدل العائد علي حقوق الملكية، والعائد على الأسهم) في البنوك التجارية الأردنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول بسبب أن الخسائر المحتملة عن عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته تجاه البنك في المواعيد المتفق عليها سوف ينعكس على كفاءة إدارة البنوك في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيقها أكبر قدر ممكن من العوائد، كما أنه توجد علاقة سلبية معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية بسبب أن عدم القدرة على الالتزام المالي من قبل العميل سوف ينعكس على صافي الربح المحقق على أموال المساهمين في البنك ودرجة فعالية إدارته في ذلك، وأيضًا وجود علاقة سلبية معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأسهم وذلك بسبب أن عدم القدرة على الالتزام المالي من قبل العميل سوف ينعكس على مستوى العائد الذي سيوزعه البنك على السهم الواحد وبالتالي على قرار المستثمر في شراء أسهم البنك، وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة عدة توصيات منها العمل على وضع سياسة فعالة في منح الائتمان تحقق توازنًا ما بين زيادة أرباح الشركة وخفض مخاطر عدم السداد في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة، والعمل على وضع آليات مدروسة لتصنيف المخاطر الائتمانية داخل كل بنك بهدف تقليل مستوى عدم السداد من قبل العملاء المتعثرين.

تمثل الهدف الرئيسي لدراسة (Al Zaidanin , 2021) في قياس تأثير (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض المتعثرة، ونسبة التكلفة إلى الدخل، ونسبة السيولة، ونسبة القروض إلى الودائع) على الأداء المالي لـ 16 بنكًا في الإمارات في الفترة من 2013– 2019، واستنتجت الدراسة أن القروض المتعثرة هي أهم محدد لعائد الأصول في البنوك التجارية مقارنة بمقاييس مخاطر الائتمان الأخرى، وبالتالي فإن البنوك التي يمكنها تحسين سياسة الاقراض وتطبيق التقييم الائتماني على جميع طلبات القروض والتسهيلات من شأنها تحسين أدائها المالي والعكس صحيح، وعلاوة على ذلك فإن تكاليف التشغيل هي أيضًا محرك رئيسي للأداء المالي للبنوك، حيث يمكن للبنوك إدارة تكلفة أنشطتها التشغيلية لتحسين أدائها المالي، كما أوضحت الدراسة أيضًا أن

كفاية رأس المال وتوافر الأصول السائلة واستخدام الودائع للإقراض والسلف يجب أن يهتم بها المنظمون للبنوك وصناع السياسات وسلطات الاقراض لتعزيز تأثير هذه التدابير على الأداء المالي المصرفي.

تناولت دراسة (Muriithi et al., 2016) تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في الفترة من 2005–2014، وتم قياس مخاطر الائتمان من خلال قياس (رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وجودة الأصول، ومخصص خسائر القروض، ونسب القروض والسلف)، كما تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على حقوق الملكية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مخاطر الائتمان لها علاقة سلبية معنوية بربحية البنك، كما ترتبط جودة الأصول وارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول بضعف أداء البنوك، وهذا يعني أن زيادة تعرض البنوك لمخاطر الائتمان تقلل من الأرباح وقد ينتج هذا عن حقيقة مفادها أن صحة محفظة القروض قد تنعكس من خلال التغييرات في مخاطر الائتمان وتؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية، وهذا يشير إلى أن ضعف جودة الأصول أو ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول مرتبطة بأداء البنك الضعيف، وبالتالي فمن الممكن أن نستنتج أن البنوك ذات جودة الأصول العالية والقروض المتعثرة المنخفضة أكثر ربحية من غيرها، وقد ينخفض رأس المال أيضًا من خلال زيادة مخصص خسائر القروض مما يؤثر علي الربحية، وتوصي الدراسة بأن تعمل إدارة البنوك التجارية في كينيا على تعزيز قدرتها على تحليل الائتمان وإدارة القروض، كما يجب وضع سياسات ائتمانية واضحة وارشادات للإقراض.

نظر لتأثير مخاطر الائتمان على الصناعة المصرفية في بنغلاديش استهدفت دراسة (Yeasin , 2022) تحليل تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك في 6 بنوك تجارية في بنغلاديش، وتم استخدام العائد على الأصول لقياس أداء البنك، والقروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الودائع كمؤشرات لمخاطر الائتمان، وأثبتت نتائج الدراسة أن القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال كان لها تأثير سلبي معنوي على الأداء المالي، في حين كان لنسبة القروض إلى الودائع تأثير إيجابي معنوي على الأداء المالي للبنوك التجارية، ومن ثم فإن مخاطر الائتمان تؤثر سلبًا على الأداء المالي للبنوك التجارية.

بحث (Kwashie et al., 2022) في تأثير مخاطر الائتمان مع التركيز على القروض المتعثرة على الأداء المالي لـ 15 بنكًا في غانا في الفترة 2013–2018، وتم استخدام العائد على الأصول والقيمة المضافة الاقتصادية كمقياس للأداء المالي، كما تم النظر في العوامل الداخلية للبنك مثل عمر وحجم البنك، كما تناول البحث العوامل الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الفائدة والسياسة النقدية، وأظهرت النتائج أن القروض المتعثرة لها تأثير سلبي على كلٍ من مقاييس الأداء المالي وإن كان غير مهم بالنسبة لمقياس القيمة المضافة الاقتصادية، كما تبين أن حجم البنك وعمره والناتج المحلي الإجمالي لهم تأثير ايجابي كبير على مقاييس الأداء المالي.

كشفت دراسة (Serwadda et al., 2018) عن تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي لـ 20 بنكًا تجاريًا في أوغندا خلال الفترة من 2006–2015، وتم استخدام العائد على الأصول كمتغير تابع والقروض المتعثرة والنمو في أرباح الفائدة ومخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض كمقاييس لمخاطر الائتمان، وأظهرت النتائج أن أداء البنوك يتأثر عكسيًا بالقروض المتعثرة مما قد يعرضها لمستويات كبيرة من عدم السيولة والأزمة المالية. وبناء على هذه النتائج، توصي الدراسة بأن تعمل البنوك على تعزيز تقنيات إدارة مخاطر الائتمان ليس فقط لتحقيق المزيد من الأرباح ولكن أيضًا للحفاظ على محفظة أصول نوعية وإيلاء الاهتمام بالقروض المتعثرة، ومخصص خسائر القروض لإجمالي القروض والنمو في أرباح الفائدة التي وجد أنها كبيرة، كما ينبغي على البنك المركزي أن يصمم سياسات وأدوات لمراقبة وفحص أجواء الإقراض لدى البنوك التجارية في السوق بشكل فعال.

تعرضت دراسة (Saleh & Abu Afifa, 2020) لاختبار تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ورأس المال المصرفي على ربحية البنوك على مدى تسع سنوات (2010–2018)، وتشير النتائج إلى أن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومتغيرات رأس المال المصرفي لها تأثير على ربحية البنوك، ولذلك فإن فهم متطلبات بازل وأهميتها من قبل مديري البنوك المحلية والأجنبية أمر مهم حيث أن فرضها يمكن أن يُحسن من كفاءة البنك ويزيد من ربحيته مع تحصينه من المخاطر، لذلك، تقترح الدراسة حاجة البنوك لتغيير سياساتها الائتمانية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الائتمان والتي تؤثر على الربحية للتأكد من تغطيتها بالائتمان؛ في حين أن سياسات الائتمان الجيدة تؤدي إلى تقليل الائتمان السيئ في البنوك وبالتالي تحسين الربحية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتمتع البنوك بمزيد من السيولة ورأس المال الأعلى لمواجهة أي مواقف مستقبلية قد تؤثر على ربحيتها.

وفي سياق متصل حققت دراسة (Abdelaziz & Helmi, 2022) في العلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وربحية البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة من 2004–2015، وأشارت النتائج الإجمالية إلى أن ربحية بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حساسة بشكل سلبي وكبير لزيادة مخاطر الائتمان أو السيولة، كما تم تأكيد هذا التأثير السلبي إما للتأثيرات المنفصلة أو التفاعلية لهذين الخطرين، وعلاوة على ذلك، أشارت النتائج إلى أن ربحية البنوك تقلل بشكل كبير من مستوى مخاطر الائتمان والسيولة، كما أن القانون والنظام كجودة مؤسسية يزيد من ربحية بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويقلل من مخاطر الائتمان والسيولة.

مما سبق يمكن القول أن مخاطر الائتمان تؤدي لنقص السيولة في البنوك وعدم القدرة على التخصيص الفعال لموارد البنك بين الأنشطة المختلفة لتحقيق أكبر قدر من العوائد، كما أن عدم قدرة العميل على سداد الالتزامات سوف ينعكس على العائد والتوزيعات النقدية على المساهمين، بالإضافة لعدم جودة الأصول والذي

يؤدي لزيادة نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض مما يُعرض البنك لأزمات مالية والذي ينعكس بدوره على الأداء المالي للبنوك، ومن هنا يُمكن توقع وجود تأثير معنوي لمخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك المصرية، ومن هنا يمكن صياغة فرضية البحث الثانية على النحو التالي:

"تؤثر مخاطر الائتمان تأثيرًا معنويًا على الأداء المالي في البنوك المصرية"

5/7 العلاقة بين السلامة المالية والأداء المالي:

تُعد السلامة المالية للبنوك، والتي هي اللبنات الأساسية للنظام المالي مؤشر مهم يعكس فعالية النظام المالي ويؤثر على أداء البنوك، ولذلك تناولت أدبيات المحاسبة تأثير السلامة المالية للبنوك على أدائها المالي.

اختبرت دراسة (Albulescu, 2015) تأثير مؤشرات السلامة المالية على ربحية البنوك في مجموعة من البلدان الناشئة خلال الفترة من 2005– 2013، وأوضحت نتائج الدراسة أن كفاية رأس المال والسيولة وهوامش أسعار الفائدة تؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنوك، في حين أن القروض المتعثرة والنفقات غير المرتبطة بالفائدة لها تأثير سلبي على ربحية البنوك، وبالتالي توصي الدراسة البنوك بأن تكون أكثر حذرًا عند منح القروض.

حققت دراسة (Şit , 2022) في تأثير السلامة المالية على الأداء المالي في القطاع المصرفي في 11 بنكًا في تركيا في الفترة من 2005–2019، وتم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية والسيولة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين مؤشرات السلامة المالية والأداء المالي مقاسًا بالقيمة السوقية، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين الأداء المالي مقاسًا بنسب الربحية ومؤشرات السلامة المالية، مما يعني أن مؤشر سلامة البنوك لم يتسبب في ربحية البنوك، بل على العكس من ذلك، تسببت ربحية البنوك في مؤشر سلامة البنوك. بعبارة أخرى، يمكن القول أنه مع زيادة ربحية البنوك، زاد أيضًا مؤشر سلامة البنوك، ولكي تزيد البنوك من ربحيتها، فإنها تحتاج إلى تقديم المزيد من القروض، وهو نشاطها الرئيسي، ولهذا تحتاج إلى جمع المزيد من الودائع. بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنوك تعظيم ربحيتها من خلال الاستثمار في أنشطة أخرى إلى جانب أنشطتها الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القرارات المثلى التي تتخذها البنوك فيما يتعلق بقرارات الاستثمار / التمويل / توزيع الأرباح من شأنها أن تزيد من القيمة السوقية، مما سيؤدي إلى سلامة البنوك.

قام (Thomas et al., 2020) نظريًا بدراسة تأثير الأداء المالي على مستوى سلامة البنوك وتأثيره على ربحية السهم، وتمثلت المتغيرات المستقلة للدراسة في القروض المتعثرة (NPL) والحوكمة الجيدة للشركات (GCG) والأرباح باستخدام ROA (العائد على الأصول)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR). تمثل المتغير الوسيط في هذا البحث في مستوى سلامة البنوك. كان المتغير التابع في هذا البحث هو ربحية السهم (EPS)، وكشفت نتائج الدراسة عن عدة نتائج: 1) وجود تأثير سلبي كبير للقروض المتعثرة على مستوى سلامة البنوك وربحية السهم، 2) للحوكمة العالية تأثير سلبي على مستوى سلامة البنوك وتأثير ايجابي على ربحية السهم، 3)

لم يكن لعائد الأصول أي تأثير على مستوى سلامة البنوك، 4) لم يكن للنسبة المئوية لرأس المال تأثير على أي من مستوى سلامة البنوك وربحية السهم، 5) لم يكن لمستوى سلامة البنوك تأثير سلبي كبير على ربحية السهم، 6) لم يتوسط متغير سلامة البنوك في العلاقة بين الأداء المالي وربحية السهم.

حللت دراسة (كاظم، 2021) العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية والأداء المالي في 10 بنوك وبسلسلة زمنية امتدت لـ 15 عام من عام 2005–2019، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن لمؤشرات السلامة المالية دور أساسي في تحليل وتقييم القطاع المصرفي وتحديد قوة ومتانة المركز المالي للبنك وقدرته على التكيف طالما تم الالتزام بتلك المؤشرات، كما أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط موجبة بين نسبة النقدية ومؤشرات الربحية، مما يشير إلى أن الارتفاع في نسبة النقدية يسهم في زيادة ربحية البنك من خلال تعزيز قدرتها المصرفية على تغطية الالتزامات، وأيضًا وجود علاقة ارتباط موجبة بين نسبة الأصول السائلة ومؤشرات الربحية، ويشير هذا إلى أن الارتفاع في نسبة الأصول السائلة يسهم في زيادة ربحية البنك من خلال تعزيز قدرتها على تغطية الالتزامات المالية، كما أظهرت النتائج عدم معنوية العلاقة بين كلٍ من مخاطر سعر الفائدة ومخصص خسائر القروض وبين مؤشرات الربحية مما يؤكد عدم تأثر ربحية البنك بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك، كما أثبت نتائج التحليل للبنوك أن ارتفاع التكاليف التشغيلية ينعكس سلبًا على مؤشرات الربحية وأن عدم توسع الأنشطة المصرفية يشير إلى انخفاض مستوى كفاءة الإدارة المصرفية، بالإضافة لارتفاع نسبة كفاية رأس المال مما يؤثر سلبًا على مؤشرات الربحية نتيجة لعدم الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة في العمليات المصرفية.

تناولت دراسة (Muhadzdzib & Leon, 2022) دور السلامة المالية في التأثير على الأداء المالي في 27 شركة في القطاع المصرفي مدرجة في IDX في الفترة من 2017– 2021، وأظهرت نتائج البحث الذي أُجري الاستنتاجات التالية: 1. نسبة كفاية رأس المال لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي. 2. جودة الأصول لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي. 3. كفاءة الإدارة لها تأثير سلبي كبير على الأداء المالي. 4. جودة الأرباح لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي. 5. السيولة لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي.

كشفت دراسة (Gichobi , 2019) تأثير السلامة المالية على القيمة السوقية لـ 11 بنكًا في كينيا في الفترة من 2009– 2018، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير كبير للسيولة المصرفية على قيمة البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية. وأيضًا وجود علاقة سلبية كبيرة بين كفاية رأس المال وقيمة البنك، كما كشفت النتائج أن جودة الأصول كان لها تأثير إيجابي على قيمة البنك إلا أنه لم يكن ذا دلالة إحصائية، وأخيرًا أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين الأرباح وقيمة البنك، وبالتالي فإن نتائج الدراسة تقدم رؤى حاسمة فيما يتعلق بمختلف جوانب السلامة المالية والأهم من ذلك كيفية ارتباطها بقيمة البنوك.

حلل (Ahmad et al., 2023) تأثير المسئولية الاجتماعية (CSR) والسلامة المالية للشركات (CFS) على الأداء المالي معدلًا بالاستقرار المالي في 37 بنكًا من البنوك المدرجة في بورصة اندونيسيا في الفترة من 2017– 2021، وتوصلت الدراسة للاستنتاجات التالية: 1) جودة الأرباح وجودة الأصول لهما تأثير إيجابي وهام على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على الأصول، 2) نسبة كفاية رأس المال لها تأثير سلبي كبير على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على الأصول، 3) جودة الأرباح ونسبة كفاية رأس المال لا تؤثر على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على حقوق الملكية، 4) لجودة الأصول تأثير سلبي كبير على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على حقوق الملكية، 5) لا تؤثر المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على الأصول، 6) الاستقرار المالي لا يتوسط العلاقة بين مؤشرات الربحية والأداء المالي مقاسًا بالعائد على الأصول، 7) تؤثر المسئولية الاجتماعية بشكل إيجابي على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على حقوق الملكية، 8) المسئولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح ونسبة كفاية رأس المال وجودة الأصول تؤثر مجتمعة على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

درسا(Fapohunda & Eragbhe , 2017) تجريبيًا تأثير التنظيم والتنمية والسلامة المالية على أداء البنوك في نيجيريا للفترة 1985–2015. استخدمت الدراسة مؤشرين تنظيميين (نسبة الاحتياطي النقدي، ومعدل السياسة النقدية) كمقياس للتنظيم؛ نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي للتنمية المالية؛ القروض المصرفية المتعثرة إلى إجمالي القروض الإجمالية للسلامة المالية، بينما كان أداء البنوك ممثلاً بأرباح البنك بعد الضريبة، وتوصل الباحثان إلى أن نسبة الاحتياطي النقدي ومعدل السياسة النقدية والتطورات المالية والسلامة المالية تؤثر إلى حد كبير على أداء البنوك في الأمد القريب والطويل. ويوصي الباحثان بتعزيز التنظيم والإشراف على البنوك من أجل تحسين أداء البنوك وتشجيع انضباط السوق في نيجيريا، كما ينبغي وضع حدود أكثر صرامة للتركيز المفرط للمخاطر، والتشديد على متطلبات المخصصات على القروض المتعثرة أمر ضروري لضمان بقاء البنوك في حالة سيولة أثناء فترات الركود الاقتصادي، كما ينبغي للجهات التنظيمية للبنوك في نيجيريا وضع سياسات ائتمانية صارمة من أجل الحد من الأصول السامة وتعزيز السلامة المالية للبنوك في نيجيريا لتمكينها من المنافسة بشكل هادف مع نظيراتها الدولية، كما يوصي الباحثان بتكثيف الإصلاحات الجارية في النظام المصرفي لضمان نظام مصرفي آمن وسليم ومستقر وهو شرط أساسي للأداء المالي للبنوك في نيجيريا على المدى الطويل.

قيمت دراسة (Kirimi et al., 2022) التأثير المُنظم لحجم البنك على العلاقة بين السلامة المالية والأداء المالي لـ 39 بنكًا في كينيا في الفترة من 2099– 2018، وأفصحت نتائج الدراسة عن أن تفاعل حجم ورأس مال البنوك وكفاءة الإدارة وجودة الأرباح والسيولة يرتبط سلباً بصافي هامش الفائدة. ومع ذلك، فإن تفاعل حجم البنوك وجودة الأصول يرتبط إيجابيًا بصافي هامش الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفاعل حجم ورأس مال

البنوك وجودة الأصول والأرباح يرتبط إيجابياً بالعائد على الأصول. ومع ذلك، فإن تفاعل حجم البنك مع كفاءة الإدارة والسيولة يرتبط سلباً بالعائد على الأصول. بالنظر إلى التأثير السلبي للتفاعل على صافي هامش الفائدة والعائد على الأصول على التوالي، تتطلب إدارة البنوك سياسات فعّالة لضمان عدم تآكل أداء البنوك مع مراعاة الزيادة في إجمالي أصول البنوك. وذلك لأن الزيادة في إجمالي الأصول تسبب تغييرات في متغيرات CAMEL التي قد تؤثر سلبًا على أداء البنوك، كما تُظهر النتائج أن تفاعل حجم البنك وجودة الأصول يرتبط بشكل إيجابي بكل من صافي هامش الفائدة والعائد على الأصول. وبسبب هذه العلاقة الإيجابية، يجب على جمعيات المصرفيين التي تعمل كمجموعات مناصرة للبنوك الأعضاء أن تتوصل إلى سياسات تهدف إلى توحيد ممارسات إدارة جودة الأصول لضمان الأداء الإيجابي المستمر للبنوك في جميع الفئات.

أوضحت دراسة (Nnubia et al., 2022) تأثير مؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي لبنوك الودائع في 8 بنوك نيجيرية في الفترة من 2009– 2018، وتم قياس مؤشرات السلامة المالية بالقروض المتعثرة ونسبة الأصول السائلة ونسبة كفاية رأس المال، وجد الباحثون أن معامل الانحدار لنسبة الأصول السائلة ونسبة رأس المال إيجابي مما يشير إلى أنها تؤثر بشكل إيجابي على أداء البنك (العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين) خلال الفترة المدروسة. ومع ذلك، فإن القروض المتعثرة تضر بأداء البنك. وبناءً على النتائج، خلص الباحثون إلى أن مؤشرات السلامة المالية للبنوك تؤثر على أدائها وتزيده. وعلى الرغم من أن معظم البنوك لم تتمكن من النمو أو الأداء كما هو متوقع بسبب ارتفاع معدل القروض المتعثرة، إلا أن الارتفاع المفاجئ في نسبة كفاية رأس المال له تأثير في زيادة نسبة أداء البنوك؛ ومع ارتفاع السيولة، يمكن للبنوك أيضًا تلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة للنقد.

مما سبق يمكن القول أن مؤشرات السلامة المالية تُعد من أهم محددات تحليل وتقييم أداء القطاع المصرفي، وتحديد قوة ومتانة المراكز المالية للبنوك وقدرتها على التكيف، كما تعزز من قدرة البنوك على تغطية التزاماتها والاستثمار الأمثل للأموال المتاحة في العمليات التشغيلية والتي تنعكس على الأداء المالي للبنوك، ومن هنا يمكن صياغة فرضية البحث الثالثة على النحو التالي:

"تؤثر السلامة المالية تأثيرًا معنويًا على الأداء المالي في البنوك المصرية"

6/7 العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي والسلامة المالية:

في ضوء العرض السابق يمكن استنتاج أن لمخاطر الائتمان تأثير على سيولة البنك وقدرته على التخصيص الكفء لموارده بين الأنشطة التشغيلية المختلفة، ومن ثم قدرته على تغطية التزاماته ومقاومة الصدمات المالية، كما تؤثر على (عدم كفاية رأس المال، جودة الأصول، وربحية) البنك، مما ينعكس على نمو واستقرار وسلامة البنك المالية، وفي ذات الوقت يترتب على انخفاض مؤشرات سلامة البنوك عدم قوة المراكز المالية للبنوك وضعف أدائها المالي، ومن هنا يثار تساؤل حول ما إذا كانت السلامة المالية تتوسط العلاقة بين

مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك، وبمعني آخر هل يمكن نقل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك من المصرية عبر السلامة المالية، وبناء عليه يمكن صياغة فرضية البحث الرابعة على النحو التالي:

" يوجد تأثيرً معنوي للسلامة المالية، كمتغير وسيط، على العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية "

7/7 الدور المعدل للحوكمة المصرفية: Banking Governance

تحتل المنظومة المصرفية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاديات المحلية والدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى انطلاقًا من كونها المحرك الأساسي لدعم النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى أن انهيار أحد البنوك سيؤثر سلبًا على القطاع المالي والاقتصاد ككل، لذلك أصبح لزامًا العمل على النهوض بالقطاع المصرفي والمحافظة على السلامة البنكية، هذا وتُعد الحوكمة المصرفية أحد المداخل الهامة لضمان سلامة الأداء المصرفي وحماية مصالح جميع الأطراف، وتُعرف الحوكمة المصرفية بأنها مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسئولياتها ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك ولكن أيضًا أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك، ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي (خميسي، 2012).

تستهدف الحوكمة المصرفية تحقيق عدة أهداف تتمثل (هيبة، 2011) تتمثل في: (تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك وضمان تطبيق مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة، تحديد الهيكل اللازم ومختلف الوسائل والطرق المتبعة لتحقيق أهداف البنك، توزيع مسئولية الرقابة لكل من مجلس الإدارة والمساهمين الذين تمثلهم الجمعية العامة للبنك من أجل ضمان المتابعة الجيدة لكافة التعديلات التي تطرأ على القوانين المسيرة لشئون البنك، الفصل والتمييز بين مهام ومسئوليات كل من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة، توفير الامكانية لكل من المساهمين والموظفين والدائنين والمقترضين للمشاركة في الرقابة على أداء البنك، تجنب والتقليل من حدوث مشاكل محاسبية ومالية الأمر الذي يساعد على منع تعرض البنك لأزمات والمحافظة على استقرار نشاطه مما يساعد على تحقيق الاستقرار والتنمية في الاقتصاد ككل).

تحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله مما يعزز الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم مزايا تطبيق الحوكمة في البنوك ما يلي: (زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد، الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين في اتخاذ القرار وانخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والاقلال من التعثر، رفع أداء المستوى المصرفي ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية الدولية ومسايرة الاقتصاديات العالمية خاصة تلك التي تعاني من عدم اللحاق بركب البنوك العالمية العملاقة، جذب الاستثمارات الأجنبية

وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية، وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية، نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك وتحقيق أهداف البنوك وهي أساس لبناء الثقة مع المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بما فيها الجهات الاشرافية) (هيبة، 2011).

للحوكمة المصرفية مجموعة من المبادئ (خميسي، 2012) تتمثل في; **المبدأ الأول:** تأهيل أعضاء مجلس الإدارة، **المبدأ الثاني:** مراقبة الأهداف الاستراتيجية وقيم ومعايير العمل أخذًا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، **المبدأ الثالث:** تحديد المسئوليات ووضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة، **المبدأ الرابع:** التأكد من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، **المبدأ الخامس:** استقلالية مراقبي الحسابات ووظائف الرقابة الداخلية، **المبدأ السادس:** تناسب الأجور والمكافآت مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك في الأجل الطويل، **المبدأ السابع:** توافر الشفافية، **المبدأ الثامن:** فهم هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

يواجه التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية مجموعتان من المحددات; (حمو وحسن، 2021) **المحددات الداخلية والمحددات الخارجية. المحددات الداخلية** والتي تمثل القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين مما يؤدي لتخفيض التعارض بين هذه الأطراف، **المحددات الخارجية** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ويشمل (القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسة الاحتكارية والإفلاس، كفاءة القطاع المالي، كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية، توفر بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن كفاءة أسواق العمل، توافر المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة مثل شركات التصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية).

سلطت دراسة (Moussa , 2019) الضوء على دراسة تأثير متغيرات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، هيكل مجلس الإدارة، تنوع مجلس الإدارة، جنس المجلس) على مخاطر الائتمان على عينة من البنوك في الفترة من 2010– 2014، وأوضحت نتائج الدراسة أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة انخفضت جودة الائتمان ومن ثم تزداد مخاطر الائتمان، كما أن تركيز السلطة داخل مجلس الإدارة يؤدي لزيادة مخاطر البنوك عندما تؤثر الوظائف المتراكمة للرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة سلبًا على فعالية المجلس، وأيضًا لاستقلال مجلس الإدارة ووجود مديرين أجانب تأثير إيجابي في تعزيز جودة الائتمان ومن ثم تخفيض مخاطر الائتمان، كما أن وجود العنصر النسائي في مجلس الإدارة يؤدي لتخفيض مخاطر الائتمان بسبب اختلاف موقفهن من المخاطر مما يؤثر على قدرة مجلس الإدارة على المراقبة وعملية اتخاذ القرار.

سعت دراسة (Bourakba & Zerargui , 2015) للبحث في تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات ومخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية في الفترة من 2005– 2012، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة سلبية قوية جدًا بين متغيرات الحوكمة (تكوين مجلس الإدارة (عدد الأعضاء المستقلين)، حجم مجلس الإدارة

(عدد المديرين، عدد اللجان في مجلس الإدارة، عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وتركيز الملكية (نسبة الأسهم المملوكة من قبل المساهمين الرئيسيين) ومخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية، حيث أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية أمر ضروري من خلال توضيح العقود وتحديد الشروط والأحكام الشرعية والتنظيمية بعناية، بما في ذلك الابتعاد عن أي شكل من أشكال الاحتيال، مما يؤدي لتلبية مطالب المساهمين والمستثمرين وضمان شرعية العمليات المصرفية.

قيم (Honey et al ., 2019) تأثير حوكمة الشركات على مخصصات خسائر القروض، حيث تناول الباحثون العديد من آليات حوكمة الشركات مثل (المديرين المستقلين، وهيكل مجلس الإدارة، ازدواجية رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وحضور اجتماعات مجلس الإدارة) في البنوك الباكستانية للسنوات 2011–2016، وأشار الباحثون أنه فيما يتعلق بالبنوك الباكستانية فإن حوكمة الشركات لها تأثير على مخصصات القروض، حيث أن مجالس الإدارة الأكبر في البنوك توفر حوكمة غير فعالة من خلال زيادة مخصصات خسائر القروض، كما توصل الباحثون لعدم وجود تأثير لاستقلال المديرين وحضور المديرين لاجتماعات المجلس على مخاطر الائتمان، وأيضًا تتسبب ازدواجية دور المدير التنفيذي في انخفاض مخاطر الائتمان بسبب أن الفصل بين هذين المنصبين يمكن أن يؤدي لزيادة المساءلة والمسئولية وتحقيق مزيد من الشفافية.

استهدف (Sadaa et al ., 2023) فحص العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومخاطر الائتمان، وأيضًا اختبار تأثير مخاطر الائتمان على الضائقة المالية من منظور مخاطر الائتمان ونظرية عدم تكافؤ المعلومات، علاوة على ذلك تناول الباحثون التأثير المعُدل لتركيز الملكية على العلاقة بين مخاطر الائتمان والضائقة المالية في الفترة من 2011–2020، وخلص الباحثون إلى أن نظام حوكمة الشركات الفعال (الخبرة المالية لمجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، الملكية الأجنبية) ضروري للغاية لحل صراع الوكالة ومراقبة العمليات التجارية والإشراف عليها واتخاذ القرارات الصحيحة للحد من المخاطر، وعلى الرغم من ذلك توصل الباحثون لعدم وجود تأثير (لاستقلال مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وهيكل الملكية)، كما أظهر الباحثون وجود علاقة موجبة بين خطر الائتمان والضائقة المالية مما يتطلب إجراء بحوث مستقبلية مستمرة لأن عواقب مخاطر الائتمان قد يكون لها تأثير سلبي على بيئة الأعمال في جميع أنحاء العالم.

صممت دراسة (Mutamimah et al ., 2023) إطار عمل للابتكار في مجال حوكمة الشركات لتخفيض مخاطر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدًا باستخدام تقنية blockchain، وأظهرت النتائج أن تقنية blockchain كإطار عمل للابتكار في مجال حوكمة الشركات لديها القدرة على تقليل المعلومات غير المتماثلة ومخاطر الائتمان، والسبب هو أن تقنية blockchain يمكن أن تسهل تسجيل المعاملات التجارية والمالية الثابتة واللامركزية الجزئية وتخزينها على شبكة رقمية، ويمكن لجميع أصحاب المصلحة الوصول إلى المعلومات بطريقة شفافة وصحيحة مما يزيد من الشفافية والمساءلة والمسئولية والعدالة،

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تساعد هذه التكنولوجيا في تخفيض مخاطر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة أدائها واستدامتها.

تناولت الورقة البحثية لـ (Sobhy et al ., 2023) تأثير حوكمة الشركات على الربحية ومخاطر الائتمان من خلال بناء مؤشر حوكمة جديد لتقييم جودة حوكمة البنوك الداخلية والخارجية يأخذ في الاعتبار درجة الامتثال وتطبيق التوجيهات والقوانين التي يفرضها البنك المركزي فيما يتعلق بحوكمة البنوك، يلي ذلك استخدام المؤشر لفحص تأثير آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على ربحية ومخاطر البنوك، وكشفت نتائج الدراسة أنه مع ارتفاع مؤشر الحوكمة تتحسن ربحية البنوك مقاسة بالعائد على الأصول وأداء سوق المال، علاوة على ذلك يرتبط ارتفاع مؤشر الحوكمة بانخفاض مخاطر الائتمان كما يتضح من انخفاض حالات القروض المتعثرة وزيادة معدل التغطية للديون المصنفة كديون متعثرة.

حلل (Tholib et al ., 2021) دور الثقافة المالية كوسيط بين حوكمة الشركات (الشفافية، المساءلة، المسئولية، الاستقلال، العدالة) ومخاطر الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اندونيسيا، وكشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود تأثير للمسئولية والاستقلال والعدالة على مخاطر الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك فإن الشفافية والمساءلة يمكن أن تخفض من مخاطر الائتمان، كما وجدت الدراسة أن حوكمة الشركات ستكون فعالة في تقليل مخاطر الائتمان إذا كان لدى مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة المعرفة والفهم ومهارات الإدارة المالية، ولذلك يجب على الحكومة الإندونيسية والمؤسسات المالية والمؤسسات التعليمية التعاون لتقديم التعليم والتدريب لزيادة الثقافة المالية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة اتخاذ القرار المالي بشكل أفضل، ويمكنها تنفيذ حوكمة الشركات، وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان.

استهدفت دراسة (عائشة وسعد، 2021) معرفة دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الليبية، وتوصل الباحثان للنتائج التالية; **أولًا:** التحديد الواضح والتطبيق السليم لمسئوليات مجلس الإدارة يُحد من مخاطر الائتمان من خلال قيامه باعتماد سياسة ائتمانية تحدد أسس وشروط منح الائتمان، **ثانيًا:** التطبيق الجيد لأعمال المراجعة الداخلية يُحد من مخاطر الائتمان من خلال قيامها بالتأكد من كفاية إجراءات الفحص المستمر للمراكز المالية للعملاء، **ثالثًا:** الالتزام بالسياسة الائتمانية عند منح الائتمان يُسهم في تكوين محفظة الائتمان ذات الجودة العالية مما يخفض من مخاطر الائتمان، **رابعًا:** القيام بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية للائتمان الممنوح يُحد من تفاقم التسهيلات الائتمانية المتعثرة من خلال القيام بالدراسة الائتمانية الكافية تجاه العملاء والتقدير السليم لحجم مخاطر المشروعات المطلوب تمويلها، **خامسًا:** لحوكمة الشركات بآلياتها المختلفة دور فعال في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك.

تُعد الحوكمة المصرفية من أهم الأدوات اللازمة لتحقيق الشفافية وتطوير أداء الإدارة ومن ثم تحسين الأداء المالي في البنوك، لذلك تناولت أدبيات المحاسبة العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي.

استهدفت دراسة (طلال ومحاد، 2021) معالجة مفهوم الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالأداء في البنوك التجارية، وانتهت الدراسة إلى أن الحوكمة المصرفية تُعد أداة رئيسية تستهدف التنظيم الجيد لأنشطة البنك والتحكم في المخاطر التي تواجه البنوك لمحاولة التخفيض منها قدر الإمكان مما ينعكس على تحسين الأداء في البنوك التجارية، كما تُمثل الحوكمة المصرفية الآلية التي على أساسها تتم إدارة العلاقات بين ذوي المصالح في البنوك، هذا بالإضافة إلى أن تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك يؤدي لتعزيز ثقة المتعاملين مع البنوك مما يؤدي لتحسين أدائها وتفادي المخاطر والأزمات المصرفية، علاوة على الحد من انتشار الفساد المالي والإداري مما ينعكس على تحسين الأداء الكلي للبنوك التجارية، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع البنوك التجارية على التطبيق الأمثل والفعال لمبادئ الحوكمة المصرفية وبما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والتشريعية للبلاد.

بينت دراسة (عادل، 2019) دور الحوكمة المصرفية في تحقيق كفاءة وفعالية الأداء المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة المصرفية يدعم الشفافية في توضيح المعلومات مما يؤدي لتحقيق الافصاح الكافي في التقارير المالية للبنوك، ويعزز من تطبيق اللوائح والمعايير المالية والعمل على زيادة الثقة في معلومات التقارير المالية، ويزيد من ثقة أصحاب المصالح ويرفع الكفاءة والفعالية للأداء المصرفي، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحديد العوامل التي تحد من تطبيق الحوكمة في الشركات مع إجراء تقويم دوري مستمر لواقع تطبيق الحوكمة في الشركات والاهتمام بسن اللوائح والنظم والقوانين التي تدعم تطبيق الحوكمة.

حللت دراسة (Nadia et al., 2020) المسئولية الاجتماعية والحوكمة الجيدة للشركات وتأثيرهما على الأداء المالي (قيمة الشركة) في شركات التصنيع الاندونيسية في الفترة من 2015– 2017، وذكرت نتائج الدراسة أن المسئولية الاجتماعية للشركات لها تأثير إيجابي على الأداء المالي، في حين أن الحوكمة الجيدة للشركات لا تؤثر على الأداء المالي، هذا بالإضافة إلى أن الحوكمة الجيدة والمسئولية الاجتماعية للشركات لها تأثير على قيمة الشركة، كما أن الأداء المالي لا يتوسط العلاقة بين المسئوليات الاجتماعية للشركات وقيمتها، كما لا يتوسط الأداء المالي العلاقة بين الحوكمة الجيدة للشركات وقيمتها، وبناء علي ما تقدم توصي الدراسة بالمزيد من الاهتمام بتنفيذ وإعداد التقارير عن المسئولية الاجتماعية للشركات بناء على المعيار الصادر عن مؤشر إعداد التقارير العالمي (GRI)، ويمكن للشركات أيضًا تنفيذ الحوكمة المجتمعية من خلال تقييم كامل لمؤشر إعداد التقارير العالمي، وبالتالي فمن المتوقع أن تزيد قيمة الشركة، حيث يجب على الشركات الحفاظ على الأداء المالي لجذب المستثمرين للاستثمار في شركتها، كما يتعين على المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار أن يختاروا الشركات التي طبقت المسئولية الاجتماعية بشكل ثابت. واستنادًا إلى نتيجة هذه الدراسة،

فإن جودة الحوكمة العالمية والمسئولية الاجتماعية للشركات لا تزال منخفضة، لذا يجب على المستثمرين أن يكونوا انتقائيين في اختيار الشركات التي يستثمرون فيها رؤوس أموالهم.

حققت (Rossi et al ., 2015) في وجود علاقة محتملة بين حوكمة الشركات الإيطالية وأدائها المالي من خلال إنشاء مؤشر جودة لحوكمة الشركات والذي يسمى CGQI والمكون من 48 متغيرًا، وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي على أداء الشركة، حيث تؤدي الحوكمة الجيدة إلى سلوك فعال للإدارة، مما قد يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للشركة (معامل جودة رأس المال) في الأجل القريب، ولكن في نفس الوقت إلى أداء تشغيلي أفضل (عائد حقوق الملكية)، كما أن اختيار المتغيرات الصحيحة للحوكمة خلال الأزمة الحالية أمر بالغ الأهمية للشركة، ومن ثم فإن تحسين حماية المساهمين والتكوين المناسب لمجلس الإدارة وسياسة المكافآت المناسبة يؤدي إلى أداء أفضل من خلال الحصول على ميزة تنافسية مما ينعكس على الأداء المالي.

استعرضت دراسة (Alabdullah et al., 2022) الفهم المنهجي للعلاقة بين نظام حوكمة الشركات والأداء المالي من منظور نظري وعملي بناء على التعامل مع المفاهيم والنظريات والأدلة التي تمت في الدراسة السابقة المرتبطة بحوكمة الشركات وآلياتها كنظام الرقابة الداخلية وتأثيرها على الأداء المالي للشركة، وقدمت الدراسة العديد من التفسيرات فيما يتعلق بدور آليات حوكمة الشركات مثل (حجم مجلس الإدارة، الاستقلال، ازدواجية الرئيس التنفيذي) وتأثيرها على الأداء المالي للشركة، وأوصت الدراسة الحالية بأن آليات الرقابة الداخلية وخصائص مجلس الإدارة ضرورية للوصول إلى حوكمة شركات جيدة، ومن ثم نجاح الشركات.

سلط (Okoye et al., 2020) الضوء على العلاقة بين ممارسات الحوكمة وربحية البنوك في نيجيريا، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة وحقوق ملكية المديرين وحجم الشركة على الأداء المالي للبنوك النيجيرية، كما تؤكد الدراسة أن الحوكمة في الشركات التجارية تؤثر بقوة على أدائها المالي، وتوصي بالحفاظ على الحجم الأمثل لمجلس الإدارة لتخفيض الصراعات داخل مجلس الإدارة، كما توصي بضرورة الحفاظ على شرط امتلاك أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات المصرفية لحصة كبيرة من الأسهم لضمان الالتزام بممارسات الحوكمة التي تدعم الربحية، هذا وتأكيدًا على أن زيادة ربحية البنوك تنبع بشكل كبير من الحوكمة الجيدة لذلك توصي الدراسة بالحفاظ على آليات حوكمة فعالة.

بحثا (Herbert & Agwor ., 2021) في تأثير حوكمة الشركات والتي تم تقسيمها إلى تلك المتعلقة بمجلس الإدارة وإدارة المخاطر، والإفصاح عن المخالفات على الأداء المالي، وأوضحت نتائج الدراسة أن الإفصاح عن حوكمة الشركات يرسم صورة إيجابية للنظام البيئي للشركة. وبشكل عام، تمكن ممارسات الحوكمة للشركات الفعالة المديرين من تحمل المسئولية عن قراراتهم وأداء منظماتهم ككل. كما تمكنهم من وضع استراتيجية تنظيمية واضحة، وإدارة فعّالة للمخاطر، والانضباط والالتزام، والاهتمام اللائق بالموظفين والعملاء،

والشفافية المؤسسية وتبادل المعلومات، والمسئولية الاجتماعية للشركات، والتقييم الذاتي المنتظم لتحديد المشاكل الناشئة والتخفيف من حدتها، كما تعمل على تعزيز المديرين التنفيذيين وتعزيز ثقة الشركات وسمعتها، علاوة على ذلك أشارت نتائج الدراسة لوجود تأثير إيجابي للإفصاح عن حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة والإفصاح عن المخالفات على الأداء المالي للبنوك، في حين لم تجد الدراسة دليل على وجود تأثير للإفصاح عن حوكمة الشركات المرتبطة بإدارة المخاطر على الأداء المالي للبنوك.

في ضوء العرض السابق يمكن القول بأن اعتماد سياسة ائتمانية تحدد أسس وشروط منح الائتمان والقيام بإجراءات الفحص المستمر للمراكز المالية للعملاء من خلال وجود آليات حوكمة مصرفية جيدة يساهم في تكوين محفظة ائتمانية ذات جودة عالية مما يخفض من مخاطر الائتمان.

كما تعمل آليات الحوكمة المصرفية على إدارة وتعزيز العلاقات والثقة بين ذوي المصالح في البنوك، وفي الوقت ذاته تُعد أداة للتنظيم الجيد لأنشطة البنك تعمل على التحكم في المخاطر وتفادي الأزمات المصرفية التي تواجه البنوك مما ينعكس على تحسين الأداء المالي في البنوك.

وفي سياق متصل تعمل الحوكمة المصرفية على تحسين السلامة المالية والتحكم في المخاطر التي تواجه البنوك، وبالتالي فإن حوكمة البنوك الأفضل تؤدي لقطاع مصرفي سليم ماليًا من خلال تخفيض مخاطر الائتمان، والذي ينعكس على تحسين الأداء المالي، ولذلك يتبادر للذهن التساؤل عما إذا كان تأثير السلامة المالية على العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي يتوقف على مستويات الحوكمة المصرفية، ومن هنا يمكن صياغة فرضية البحث الخامسة على النحو التالي:

"يوجد تأثيرً معنوي لمستويات الحوكمة المصرفية ،كمتغير معدل لتأثير السلامة المالية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية"

وفي ضوء العرض المنطقي لفرضيات البحث يُمكن وضع نموذج مُقترح للعلاقة بين متغيرات البحث بالشكل التالي

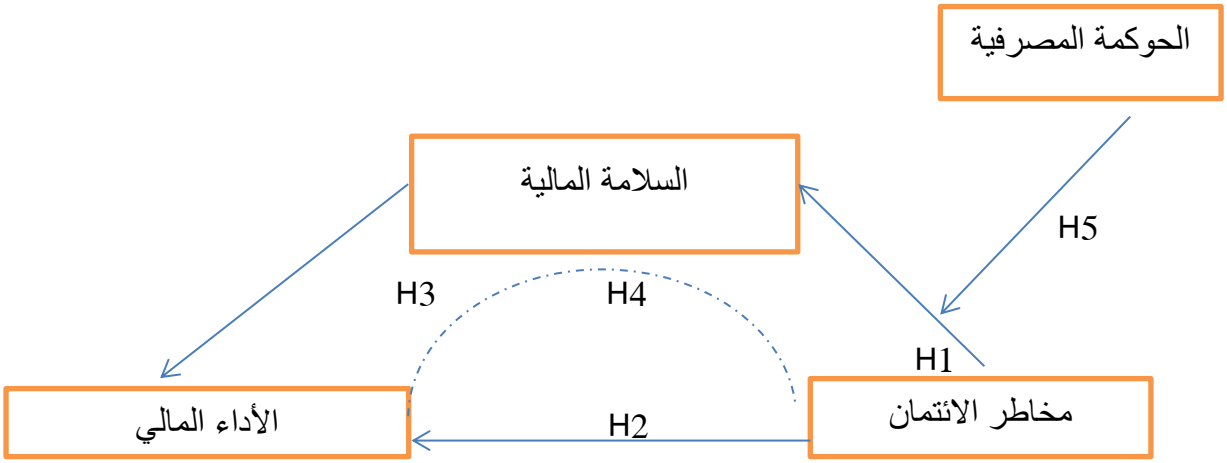

شكل 1: اطار مقترح للسلامة المالية كمتغير وسيط للعلاقة بين مخاطر الائتمان و الأداء المالي للبنوك المصرية وأثر مستويات الحوكمة المصرفية كمتغير معدل لدور السلامة المالية

ثامنًا: الدراسة الاختبارية:

يتناول هذا الجزء من البحث النقاط التالية:

1/8 الإطار العام للدراسة الاختبارية:

1/1/8 هدف الدراسة الاختبارية:

تستهدف الدراسة الاختبارية اختبار التأثير المباشر وغير المباشر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك المصرية من خلال السلامة المالية، بالإضافة لاختبار الدور المُعدل للحوكمة المصرفية على الدور الوسيط للسلامة المالية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية.

2/1/8 مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من البنوك المسجلة في البورصة المصرية في الفترة من 2013 – 2023، والذي يتكون من 16 بنك، وتم استبعاد البنوك الإسلامية نظرًا لطبيعتها الخاصة، لتتمثل عينة الدراسة في 14 بنكًا، وبلغت عدد المشاهدات في 112 مشاهدة خلال الفترة المذكورة.

3/1/8 مصادر الحصول على بيانات البحث:

تم الحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث من المصادر التالية:

- القوائم المالية للبنوك محل الدراسة والمتاحة على موقع مباشر والبورصة المصرية.
- الموقع الالكتروني للبنوك.
- تقارير مجلس الإدارة للبنوك.
- تقارير الحوكمة للبنوك.

4/1/8 أساليب تحليل البيانات، واختبار فرضيات البحث:

لتحليل البيانات، واختبار فرضيات البحث تم استخدام حزمة التحليل الإحصائي SPSS Ver (26) وبرنامج Macro Process لاختبار التأثير المعُدل الوسيط/ المحمول، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- الإحصاءات الوصفية: Descriptive Analysis

2- معامل الارتباط بيرسون: Person Correlation

3- الانحدار الخطي المتعدد: Multiple Regression Analysis

2/8 تصميم وتنفيذ الدراسة الاختبارية:

1/2/8 نموذج البحث:

$$F_P= \beta0+ \beta1\ C_R+ \beta2\ F_S+ \beta3\ C_G+ \beta4\ C_G^*\ C_R+ \beta5\ Size+ \beta6\ LEV+ \beta7\ COV+ £$$

حيث:

F_P الأداء المالي

C_R مخاطر الائتمان

F_S السلامة المالية

C_G الحوكمة المصرفية

Size حجم البنك

LEV الرافعة المالية

COV أزمة كورونا

2/2/8: قياس متغيرات البحث:

تناول البحث الحالي الدور الوسيط للسلامة المالية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك، بالإضافة للدور المُعدل للحوكمة المصرفية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي من خلال الدور الوسيط للسلامة المالية (الدور المعُدل/ الوسيط)، وبناء عليه تتمثل متغيرات البحث في الآتي:

1/2/2/8 مخاطر الائتمان (المتغير المستقل): تشير مخاطر الائتمان لعدم قدرة الجهات التي تتعامل مع البنك على سداد أصل الدين أو أرباحه مما يجعل البنك يواجه ديونًا مشكوكًاً في تحصيلها أو معدومة، وتم قياس هذه المخاطر من خلال نسبة (مخصصات القروض/ إجمالي القروض)، وتُعد هذه النسبة أولى اهتمامات البنوك التجارية لمواجهة مخاطر الائتمان للتمكن من المحافظة على أموال المودعين.

8/2/2/ 2 الأداء المالي (المتغير التابع): تم قياس الأداء المالي للبنوك بالعائد على الأصول من خلال قسمة صافي الربح بعد خصم الضرائب على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

3/2/2/8 السلامة المالية (المتغير الوسيط): تم قياس السلامة المالية باستخدام مؤشر Z–Score والذي تم استخدامه في دراسة (Ullah et al., 2023).

$$Z = (ROA+ Equity/Asset)\ Banks\ Sd.\ of\ ROA$$

حيث:

ROA = العائد على متوسط الأصول.

Equity= العائد على متوسط حقوق الملكية.

Banks Sd. of ROA الانحراف المعياري للعائد على متوسط الأصول.

4/2/2/8 الحوكمة المصرفية (المتغير المُعدل):

اعتمادًا على الدراسات السابقة التي تناولت الحوكمة المصرفية تم تطوير مؤشر لقياس الحوكمة المصرفية، وتم استخدام تحليل المحتوى لرصد التزام البنوك بتطبيق آليات الحوكمة المصرفية، وتتمثل محتويات المؤشر في الآتي:

جدول 1: مؤشر حوكمة الشركات

تركز الملكية	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت نسبة تركز الملكية في البنك أكبر من متوسط القطاع، والقيمة (0) بخلاف ذلك.
حجم مجلس الإدارة	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة أكبر من متوسط القطاع، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.
استقلالية مجلس الإدارة	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان عدد الأعضاء غير التنفيذيين أكبر من عدد الأعضاء التنفيذيين، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.
ازدواجية دور المدير التنفيذي	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان رئيس مجلس الإدارة ليس المدير التنفيذي، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.
الخبرة المالية للمجلس	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان عدد الأعضاء ذوي الخبرة في المجلس أكبر من الأعضاء من غير ذوي الخبرة، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.
عدد لجان المجلس	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان عدد لجان البنك أكبر من متوسط القطاع، والقيمة (0) بخلاف ذلك.
عدد مرات حضور اللجان	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مرات حضور اللجان أكبر من متوسط القطاع، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.
وجود لجنة المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود لجنة مراجعة، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.
لجنة إدارة المخاطر	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان يوجد لجنة إدارة مخاطر بالشركة، والقيمة (0) بخلاف ذلك.
استقلالية لجنة إدارة المخاطر:	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان رئيس لجنة إدارة المخاطر ليس رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.

المصدر: من إعداد الباحثان

- يتم رصد إلتزام البنك بهذه المحددات، ويتم عمل مؤشر سنوي لكل بنك، حيث يأخذ كل بنك رقم من 10 في كل سنة من سنوات الدراسة.
- يتم حساب متوسط القيم التي حصل عليها كل بنك، ومقارنته بمتوسط القطاع، فإذا كان مجموع ما حصل عليه البنك أكبر من متوسط القطاع يتم اعتبار البنك ذات خصائص حوكمة مصرفية قوية، أما إذا حصل البنك على مجموع قيم أقل من متوسط القطاع فيتم اعتباره ذات خصائص حوكمة مصرفية ضعيفة.

5/2/2/8 المتغيرات الضابطة:

- حجم البنك: يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
- الرافعة المالية: تقاس بإجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.
- أزمة كورونا: متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في السنوات قبل 2020 و القيمة صفر في السنوات بعد 2020.

***3/2/8** عرض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:*

تم إجراء تحليل وصفي لمتغيرات البحث للتعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 2: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

المتغير	Minimum	Maximum	Mean	Std.Deviation
مخصص القروض	1137480	18946738945	745383654	2130043573
إجمالي الودائع	16579761	53011881370	3127811040	70365310466
مخاطر الائتمان	.0001	1.00	.083	.157
العائد على الأصول	.0016	.048	.0188	.0101
السلامة المالية	2.37	91.23	23.26	13.59
الازدواجية	0	1	.49	.502
تركز الملكية	6.55	100	72.03	25.31
حجم مجلس الإدارة	6.00	16.00	10.64	1.942
استقلالية المجلس	2.00	12.00	7.98	2.46
حضور الجلسات	5.00	14.00	8.60	1.82
الخبرة المالية	1	1	1.00	.000
استقلالية لجنة إدارة المخاطر	1	1	1.00	.000
وجود لجنة المراجعة	1	1	1.00	.000
وجود لجنة إدارة المخاطر	1	1	1.00	.000
حجم البنك	7.29	11.79	9.183	1.38
الرافعة المالية	3.51	14.83	7.70	2.42

المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

بالنظر للجدول السابق يتضح ما يلي:

1. تتراوح قيم مخصص القروض بين 1137480، 18946738945، كما بلغ متوسط المتغير 745383654 بانحراف معياري 2130043573، مما يظهر التشتت الكبير بين مخصصات القروض بين البنوك.
2. بلغ الحد الأدنى لإجمالي الودائع 16579761، في حين بلغ الحد الأقصى لإجمالي الودائع530118813705 بمتوسط 31278110405 وبانحراف معياري 70365310466، مما يدل على الاختلاف الكبير لحجم الودائع بين البنوك.
3. الحد الأدنى لمخاطر الائتمان 0001. والحد الأقصى له 1.00 بمتوسط حسابي قدره 083. وانحراف معياري 0.157.
4. العائد على الأصول في البنوك يتراوح بين 0016.، 048. بمتوسط حسابي 0188. وبانحراف معياري 0101.
5. بلغ مؤشر السلامة المالية Z–Score في حده الأدنى 2.37، كما بلغ الحد الأقصى لمؤشر السلامة المالية 91.23 بمتوسط حسابي 23.26 وانحراف معياري 13.59.
6. بالنسبة لمؤشر الحوكمة المصرفية:

- ✓ تمثل الحد الأدنى لازدواجية المدير التنفيذي 0.00 ، والحد الأقصى 1 بمتوسط حسابي 49. بانحراف معياري 502.
- ✓ بلغ الحد الأدنى لتركز الملكية في البنوك 6.55%، بينما بلغ الحد الأقصى لنسبة تركز الملكية 100% بمتوسط قدره 72.03 وانحراف معياري قدره 25.31.
- ✓ تراوح حجم مجلس إدارة البنك بين 6 أعضاء كحد أدنى، 16 عضو كحد أقصى، بمتوسط حسابي 11 تقريبًا، وانحراف معياري 1.942.
- ✓ بلغ الحد الأدنى لعدد أعضاء المجلس غير التنفيذيين عضوين، في حين بلغ الحد الأقصى لعدد الأعضاء 12 عضو، بمتوسط حسابي 8 تقريبًا وانحراف معياري 2.
- ✓ عدد مرات حضور الأعضاء لجلسات اللجان في حده الأدنى بلغ 5 مرات، في حين بلغ حده الأقصى 14مرة، بمتوسط حسابي 9 مرات تقريبًا، وانحراف معياري مرتين.
- ✓ تتميز البنوك المصرية بوجود خبرة مالية في المجلس، كما تتميز جميعها بوجود لجنتي المراجعة وإدارة المخاطر، بالإضافة لاستقلالية لجنة إدارة لمخاطر.

7. اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنوك بلغ في حده الأدنى 7.29 وحده الأعلى 11.79 بمتوسط حسابي 9.183 وانحراف معياري 1.38.

8. تتفاوت الرافعة المالية للبنوك بين 3.51 و 14.83 بمتوسط حسابي 7.70 وانحراف معياري 2.42.

4/2/8 *عرض نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون للارتباط بين متغيرات البحث:*

لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث تم اختبار الارتباطات باستخدام معامل ارتباط بيرسون، والتي يُوضحها الجدول التالي:

جدول 3: مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

Variables	F_P	C_R	C_G	F_S
F_P Pearson Correlation Sig.	1			
C_R Pearson Correlation Sig.	-.0.563 0.000	1		
C_G Pearson Correlation Sig.	0.522 0.001	−0.18 0.022	1	
F_S Pearson Correlation Sig.	0.883 0.004	− 0.858 0.000	0.024 0.002	1

المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

في ضوء ما سبق يلاحظ وجود علاقة ارتباط سالبة بين مخاطر الائتمان وكلا من الأداء المالي، السلامة المالية، الحوكمة المصرفية)، كما يلاحظ وجود علاقة ارتباط موجبة بين الأداء المالي وكلا من السلامة المالية والحوكمة المصرفية.

5/2/8 عرض نتائج اختبار فرضيات البحث:

1/5/2/8 نتائج اختبار فرضية البحث الأولى:

لاختبار صحة فرضية البحث الأولى تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والمتغير الوسيط (السلامة المالية) وقد كانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 4: تأثير مخاطر الائتمان على السلامة المالية

الفرضية الأولى	"تؤثر مخاطر الائتمان تأثيرًا معنويًا على السلامة المالية في البنوك المصرية"				
المتغيرات	معامل التحديد	p-value	F	T	
				B	مستوي المعنوية
Constant	35%	0.004	1.976	0.001	41.171
C_R				−2.443	0.011
Size				0.070	0.993
LEV				0.719	0.215
COV				−1.715	0.544

وبالنظر للجدول السابق يتضح ما يلي:

- بلغ معامل التحديد (35%) بمعنى أن المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والمتغيرات الضابطة يساهموا في تفسير (35%) من التغير الذي يحدث في المتغير الوسيط (السلامة المالية)، وأن 65% من التغيرات التي تحدث في السلامة المالية للبنوك ترجع لعوامل أخرى.
- يتضح من الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج 1.976 وهي معنوية عند مستوى معنوية (1%) حيث (P-value= 0.004).
- بالنظر لاختبار (T-Test) يتضح أن هناك تأثير سلبي معنوي لمخاطر الائتمان على السلامة المالية للبنوك حيث بلغت قيمة (P-value= 0.011) وبالتالي يتم قبول فرضية البحث الأولى، مما يعني أن لمخاطر الائتمان تأثير معنوي على السلامة المالية للبنوك المصرية.

2/5/2/8 نتائج اختبار فرضية البحث الثانية:

لاختبار صحة فرضية البحث الثانية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والأداء المالي (المتغير التابع)، وقد كانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 5: تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي

الفرضية الثانية	"تؤثر مخاطر الائتمان تأثيرًا معنويًا على الأداء المالي في البنوك المصرية"				
المتغيرات	معامل التحديد	p-value	F	T	
				B	مستوي المعنوية
Constant				0.015	0.017
C_R				-0.001	0.037
Size	27%	0.001	11.213	0.366	0.005
LEV				0.002	0.001
COV				-0.003	0.105

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

في ضوء ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- معامل التحديد بلغ (27%) مما يعني أن المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) يساهم في تفسير (27%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع (الأداء المالي)، وأن 73% من التغيرات التي تحدث في متغير الأداء المالي ترجع لعوامل أخرى.
- يتضح من الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج 11.213 وهي معنوية عند مستوى معنوية (1%) حيث (P-value 0.001).

- وبالنظر لاختبار (T-Test) يتضح أن هناك تأثير سلبي معنوي لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك، حيث بلغت قيمة (P-value= 0.037)، وبالتالي يتم قبول فرضية البحث الثانية، مما يعني أن لمخاطر الائتمان تأثير سلبي على الأداء المالي في البنوك المصرية.

3/5/2/8 نتائج اختبار فرضية البحث الثالثة:

لاختبار صحة فرضية البحث الثالثة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) لاختبار العلاقة بين المتغير الوسيط (السلامة المالية) والأداء المالي (المتغير التابع)، وقد كانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 6: تأثير السلامة المالية على الأداء المالي

الفرضية الثالثة	"تؤثر السلامة المالية تأثيرًا معنويًا على الأداء المالي في البنوك المصرية"				
المتغيرات	معامل التحديد	p-value	F	T	
				B	مستوي المعنوية
Constant	46%	0.001	25.686	0.001	0.925
F_S				0.003	0.001
Size				-0.001	0.337
LEV				0.002	0.001
COV				-0.002	0.212

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

في ضوء ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- بلغ معامل التحديد (46%) بمعنى أن المتغير الوسيط (السلامة المالية) والمتغيرات الضابطة يساهموا في تفسير (46%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع (الأداء المالي)، وأن 54% من التغيرات التي تحدث في الأداء المالي للبنوك ترجع لعوامل أخرى.
- يتضح من الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج 25.686 وهي معنوية عند مستوى معنوية (1%) حيث (P-value= 0.001).
- بالنظر لاختبار (T-Test) يتضح أن هناك تأثير موجب معنوي للسلامة المالية على الأداء المالي للبنوك، حيث بلغت قيمة (P-value=0.001) وبالتالي يتم قبول فرضية البحث الثالثة، مما يعني أن للسلامة المالية تأثير معنوي على الأداء المالي للبنوك المصرية.

4/5/2/8 نتائج اختبار فرضية البحث الرابعة:

لاختبار صحة فرضية البحث الرابعة تم استخدام (Multiple Linear Regression Analysis) لاختبار العلاقة بين مخاطر الائتمان (المتغير المستقل) والأداء المالي (المتغير التابع) في وجود السلامة المالية (المتغير الوسيط)، وقد كانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 7: تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي في وجود السلامة المالية

الفرضية الرابعة	" يوجد تأثيرً معنوي للسلامة المالية ،كمتغير وسيط، على العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية "				
المتغيرات	معامل التحديد	p-value	F	T	
				B	مستوي المعنوية
Constant				0.001	0.896
C_R				-0.005	0.289
F_S	47%	0.001	20.201	0.000	0.001
Size				0.00	0.394
LEV				0.002	0.001
COV				-0.002	0.127

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

- بلغ معامل التحديد (47%) بمعنى أن المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والمتغير الوسيط (السلامة المالية) يساهمان في تفسير (47%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع (الأداء المالي)، وأن 53% من التغيرات التي تحدث في متغير الأداء المالي ترجع لعوامل أخرى.
- يتضح من الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج 20.201 وهي معنوية عند مستوى معنوية (1%) حيث (P-value= 0.001).
- وبالرجوع لاختبار (T-Test) يتضح أن هناك تأثير معنوي للسلامة المالية على الأداء المالي في البنوك، حيث بلغت قيمة (P-value= 0.001)، بالإضافة إلى أنه أصبحت العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي غير معنوية حيث بلغت قيمة (P-value = 0.289)، وبالتالي يتم قبول فرضية البحث الرابعة، مما يعني أن السلامة المالية تتوسط العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية، كما أن وساطة السلامة المالية وساطة كلية.

5/5/2/8 نتائج اختبار فرضية البحث الخامسة:

بعد التحقق من الدور الوسيط للسلامة المالية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك، فالسؤال هنا كيف تُعدل الحوكمة المصرفية من تأثير السلامة المالية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في

البنوك المصرية، بمعنى أخر هل يختلف تأثير السلامة المالية على العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية باختلاف مستويات الحوكمة المصرفية، ولاختبار فرضية البحث الخامسة تم استخدام برنامج Macro Process V 24، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول 8: الدور المُعدل للحوكمة المصرفية

الفرضية الخامسة	" يوجد تأثيرٌ معنوي لمستويات الحوكمة المصرفية ،كمتغير معدل لتأثير السلامة المالية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية"			
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	T	
			B	مستوي المعنوية
Constant	%28	0.000	0.010	0.000
C_R			0.002	0.940
F_S			0.004	0.000
C_G			-0.016	0.001
C_G* C_R			-0.118	0.5696
INT_1				
Direct Effect			-0.0717	0.095
In Direct Effect			0.0237	0.0353

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- معنوية التفاعل بين المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والحوكمة المصرفية (المتغير المعُدل) حيث بلغت قيمة (p-value= 0.001).

2- أصبحت العلاقة بين المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والمتغير التابع (الأداء المالي) غير معنوية بعد إدخال المتغير الوسيط (السلامة المالية) حيث بلغت قيمة (p-value= 0.940) ، وهو ما يثبت الوساطة الكاملة لمتغير السلامة المالية.

3- أصبح التفاعل الأول للتأثير على المتغير التابع غير معنوي بعد دخول المتغير الوسيط حيث بلغت قيمة (p-value= 0.569) .

4- كما يتضح من الجدول السابق عدم معنوية التأثير المباشر حيث بلغت قيمة (p-value= 0.095)، ومعنوية التأثير غير المباشر حيث بلغت قيمة (p-value= 0.035)، مما يعني أن تأثير المتغير الوسيط يتوقف على مستويات المتغير المُعدل، والذي يعني أن تأثير السلامة المالية على العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي يتوقف على مستويات الحوكمة المصرفية، وبالتالي يتم قبول فرضية البحث

الخامسة، وبناء عليه يُمكن القول بأنـه يختلف تأثير السلامة المالية على العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك المصرية باختلاف مستويات الحوكمة المصرفية.

تاسعًا: النتائج، والتوصيات والمقترحات لدراسات المستقبلية:

مناقشة نتائج البحث:

اختبر البحث الدور الوسيط للسلامة المالية على العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي، بالإضافة لاختبار مدى توقف الدور الوسيط للسلامة المالية في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي على مستويات الحوكمة المصرفية، ومن نتائج الاختبارات الاحصائية لفرضيات البحث يمكن استنتاج الآتي:

- لمخاطر الائتمان تأثير سلبي معنوي على السلامة المالية في البنوك التجارية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات عديدة منها (جهاد وشيماء، 2021; حنظل وخلف، 2023; Jmaii et al., 2024)، ويمكن تفسير ذلك بأنه نتيجة لتخلف العملاء عن السداد ستنخفض سيولة البنك ومن ثم قدرته على مواجهة ومقاومة الأزمات المالية وبصفة خاصة في ظل الظروف غير المواتية، كما سينعكس ذلك على عدم كفاية رأس المال وبالتالي انخفاض قدرة البنك على سداد التزاماته، هذا بالإضافة لانخفاض جودة الأصول، ومن ثم زيادة نسبة القروض المتعثرة مرة أخرى وعدم تحقيق معدلات الربحية المطلوبة من الاستثمار في هذه الأصول، مما يؤثر سلبيًا على نمو واستقرار وسلامة البنوك ماليًا.
- كشفت نتائج البحث عن وجود تأثير سلبي معنوي لمخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك التجارية، ويتفق هذا مع ما أقرته العديد من الدراسات ومنها (ابداح، 2020; Munangi , 2020 ; Al Zaidanin, 2021 ;Yeasin , 2022 ;Kwashie et al., 2022) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه يترتب على مخاطر الائتمان انخفاض سيولة البنك بالإضافة لانخفاض قدرته على التخصيص الكفء والفعال للموارد بين الأنشطة المختلفة التي تحقق أعلى عائد ممكن، كما يؤدي نقص السيولة لانخفاض قدرة البنك على سداد الالتزامات وانخفاض العوائد الموزعة على المساهمين مما يترتب عليه انخفاض الأداء المالي للبنوك، إلا أن نتيجة البحث الحالي اختلفت مع دراسة(Kepramarni et al., 2022) وقد يكون السبب في ذلك أن مخاطر الائتمان قد لا تكون العامل الوحيد المتحكم في الأداء المالي، بالإضافة للجوء البنوك لشركات التأمين للوقاية من مخاطر الائتمان المحتملة.
- رصدت نتائج البحث وجود علاقة طردية معنوية لمؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي في البنوك التجارية، وتتفق نتائج البحث مع نتائج دراسات عدة منها(Albulescu , 2015; Şit , 2022 ; كاظم، 2021; Muhadzdzib& Leon , 2022)، ويمكن تفسير ذلك بأن السلامة المالية بأبعادها المختلفة (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية) تُعد من المحددات الهامة التي تستخدم في تقييم وتحليل الأداء المالي وقوة وصلابة المركز المالي للبنوك، مما يُحسن من قدرتها على النمو والاستقرار ومقاومة

الأزمات المالية، هذا بالإضافة لكفاءة استخدام موارد البنك في مجالات تحقق أعلى ربحية ممكنة، وبالتالي تحسين الأداء المالي.

- أسفرت نتائج البحث عن وجود تأثير معنوي للسلامة المالية كمتغير وسيط على العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي، وذلك بسبب التأثير السلبي لمخاطر الائتمان على السلامة المالية بأبعادها المختلفة، والتي تنعكس سلبًا على الأداء المالي في البنوك التجارية.
- أوضحت نتائج البحث أن تأثير السلامة المالية كمتغير وسيط في العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي يتوقف على مستويات الحوكمة المصرفية، ويمكن تفسير ذلك بأن التطبيق الفعال لآليات الحوكمة المصرفية يؤدي لتخفيض مخاطر الائتمان من خلال اعتماد سياسات ائتمانية واضحة والفحص المستمر لمراكز العملاء المالية، وبالتالي ضمان جودة المحافظ الائتمانية، والحد من مخاطر عدم السداد، وسينعكس ذلك على زيادة قدرة البنك على مواجهة الأزمات المالية وتغطية التزاماته، وضمان كفاية رأس المال، جودة الأصول، والربحية وهو ما تعكسه مؤشرات السلامة المالية، والذي بدوره ينعكس على تحسين الأداء المالي للبنوك، وبناء عليه فإن تأثير السلامة المالية كمتغير وسيط يتوقف على مستويات الحوكمة المصرفية.

توصيات البحث:

في ضوء نتائج البحث، يوصي الباحثان بالآتي:

- وجود إطار متكامل وفعال لإدارة المخاطر في البنوك يغطي المخاطر التي تتعرض لها، مع تنظيم دورات وبرامج تدريبية في مجال إدارة المخاطر المصرفية، والعمل على تدريب وتطوير مهارات المسئولين عن منح الائتمان لضمان منح قروض سليمة وتلافي أي مشاكل ناجمة عن منح القروض، وتطوير ثقافة وآليات التعامل مع المخاطر المصرفية لما لها من تأثيرات سلبية على استقرار وسلامة البنك المالية.
- قيام إدارة الائتمان بزيادة الاهتمام بمخاطر الائتمان والجودة الائتمانية، وتقييم القروض الممنوحة بشكل مستمر، مع متابعة المراكز المالية للعملاء لتقييم قدرتهم على السداد، ومن ثم العمل على تخفيض مخاطر عدم السداد.
- العمل على تنويع الأنشطة التشغيلية للبنك وعدم تركيز الموارد في مجالات استثمارية معينة لتلافي الأزمات المصرفية الناتجة عن التركز، والعمل على التوازن في هيكل رأس المال لضمان استقرار وسلامة البنك المالية.
- تدعيم رقابة البنك المركزي، والالتزام بتطبيق اتفاقيات لجنة بازل ومتابعة التطوير المستمر للضوابط والتعليمات الرقابية المحلية والدولية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، مع إلزام البنوك بضرورة الربط

بين مؤشرات المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في التقارير المالية للبنوك، مع وضع تعليمات أكثر صرامة لإدارة المخاطر الائتمانية، وبيان تأثيرها على درجة السلامة المالية في البنوك.

- تبني الأساليب والأدوات الاحصائية لتحليل وتقييم السلامة المالية للبنوك والاعتماد عليها كإشارات إنذار مبكرة للتنبؤ بالأزمات المالية ومن ثم العمل على إدارتها، مع العمل على متابعة نسب (كفاية رأس المال، السيولة) باعتبارها من أهم مؤشرات السلامة المالية التي تعكس قوة ومتانة المركز المالي للبنوك ومدى قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات المالية.
- تحديد العوامل التي تعوق تطبيق آليات الحوكمة المصرفية في البنوك مع اقتراح الحلول المناسبة، ووضع دليل للحوكمة المصرفية، مع إلزام البنوك بالتطبيق السليم لآليات الحوكمة المصرفية في عملية منح الائتمان للحد من مخاطر الائتمان، مع إجراء تقويم دوري لواقع التطبيق في البنوك، واتخاذ الإجراءات اللازمة عند عدم الالتزام.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

في ضوء ما سبق يمكن اقتراح البحث فيما يلي:

- أثر السلامة والمرونة المالية على تعزيز الأداء المالي من خلال تحقيق الاستقرار المالي في ضوء الحوكمة المصرفية
- التأثير المشترك للسلامة والمرونة المالية على إدارة المخاطر وتعزيز الأداء المالي في البنوك المصرية.
- دراسة دور مؤشرات السلامة والمرونة المالية في تعزيز التعافي المالي في البنوك المصرية.
- دراسة التأثير المشترك لمؤشرات السلامة والمرونة المالية كإحدى أدوات إدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار وتعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية

عاشرًا: مراجع البحث:

المراجع باللغة العربية:

ابداح الاء زياد .(2020). أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. ***رسالة ماجستير***، جامعة الشرق الأوسط.

أحمد، ضحى ذياب & عباس، صبحي حسون. (2021). تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (.FSI) في العراق للمدة 2005-2019 . ***Journal of Administration and Economics***, (129), 225-244.

الأمين، حمزة عبد الله، الصديق، نور الدين ناصر.(2021). مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف التجارية – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، ***مجلة جامعة بنغازي العلمية***، مجلد 34 (1)، العلوم الانسانية، 154-164.

باغه، محمد محمد أحمد. (2021). دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية. ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، المجلد 51، العدد 4، ص.ص. 431- 532.

بن طلحة، صليحة .(2015). دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر. ***مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة***، العدد 31، 139- 159.

البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، 2019.

جعفر، ايمان، بدروني، عيسى. (2022). دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من مشكلة التعثر الائتماني – دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، ***مجلة دفاتر اقتصادية***، المجلد 13، العدد 1، 19-29.

جهاد، جهاد فيصل، علي، شيماء حسن محمد .(2021). تحليل المخاطرة الائتمانية وأثرها في السلامة المالية- دراسة تحليلية لمصرف بغداد في العراق للمدة (2005-2019). ***مجلة اقتصاد المال والأعمال***، المجلد 5، العدد 1، 79-96.

حبي، ميساء سعد جواد.(2021). الأثر المتكامل لمخاطر الائتمان وسعر الفائدة وانعكاسه في السلامة المالية للمصارف باستعمال نموذج ARDL (دراسة مقارنة لعدد من المصارف الامريكية والتركية والعراقية للمدة 2005-2019). ***رسالة دكتوراه***، جامعة كربلاء.

حمو، زهراء جار الله، حسن، نور نافع .(2021). دور الحوكمة المصرفية في ترشيد القرارات المالية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الموظفين في مصرف الرافدين فرعي الموصل وبرطلة. ***مجلة الريادة للمال والأعمال***، المجلد الثاني، العدد (1)، 140- 155.

الحميد، برزان ميسر حامد، المشهداني، أحمد محمد علي . (2024). إدارة المخاطر المصرفية، ***American Journal of Innovation Development and Investment***, مجلد 2، عدد 5، 68- 89.

حنظل حنان جمعة، خلف وحيدة جبر .(2023). تحليل علاقة مخاطر (السيولة والائتمان) بمؤشرات السلامة المصرفية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (2010–2020). ***مجلة الريادة للمال والأعمال***، المجلد الرابع، العدد 1، ص.ص. 114– 125.

الخفاجي، شيماء هادي نعمة. (2022). تحليل الاستثمارات المصرفية وأثرها في القيمة السوقية عبر مؤشرات السلامة المالية– دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004– 2020)، ***رسالة دكتوراه***، جامعة كربلاء.

خميسي، بن رجم محمد .(2012). أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية. ***مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية***، العدد 8، 205– 213.

الدعمي عباس كاظم، الحسيني هاشم جبار، حبي ميساء سعد جواد. (2021). أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف (دراسة تحليلية لمصرفي JPMorgan و Citigroup للمدة 2005–2019). ***Warith Scientific Journal***، Vol. 3 No. 7، ص.ص. 215– 230.

زايد، محمد عبد المنعم أبو السعود، ابراهيم، محمد زيدان، البسطويسي، مروة أحمد عبد الرحمن .(2023). دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية. ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، العدد الأول، المجلد السابع، 1– 51.

طلال زغبة & محاد عريوة. (2021). أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية-- دراسة عينة من البنوك التجارية *Journal of Financial, Accounting & Managerial Studies*, *8*(1).

عادل علي بابكر الماحي أبو الجود. (2019). دور الحوكمة المصرفية في تحقيق كفاءة وفعالية الأداء المصرفي" دراسة حالة بنك الاستثمار السعودي بالرياض *Multi-Knowledge Electronic* ". ***Comprehensive Journal For Education & Science Publications (MECSJ)***, (16).

عائشة سالم الشكري & ,سعد عبد السلام سعد الجلالي. (2021). دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية ***The Scientific Journal of University of Benghazi***, *34*(2).

عبد القادر، خالد عبد القادر محمد .(2019). أثر تنويع محفظة القروض على مؤشرات السلامة المالية للبنوك "دراسة بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري". ***رسالة دكتوراه***، جامعة بني سويف.

عريس، عمار، بحوصي، مجدوب .(2017). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي. ***مجلة البشائر الاقتصادية***، المجلد الثالث، العدد 1، 98– 117.

عوض، عزمي وصفي .(2021). تقييم العلاقة الارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية. ***مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث***، 9 (4)، 152–179.

عيدان محمد فرج، خلف سحر ناجي .(2020). تأثير المخاطر الائتمانية على أسعار الأسهم – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ***مجلة الريادة للمال والأعمال***، المجلد الأول (العدد 2)، 117- 128.

قادري، إيمان، عبد القادر، خالد. (2021). إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المصرفي "دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري". ***المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية***، مجلد 13، عدد 4، 7-15.

كاظم، عذراء شهيد .(2021). قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية – دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2005-2019). ***Warith Scientific Journal***، Vol. 3 No. 7، 232- 247.

هاني، منال .(2017). اتفاقية بازل ودورها في إدارة المخاطر المصرفية. ***مجلة الاقتصاد الجديد***، العدد 16، المجلد 1، 305- 315.

هيبة، مرابط . (2011). أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقًا لمبادئ لجنة بازل – دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ورقلة (BEA, BNA, CNEP)، ***رسالة ماجستير***، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

المراجع باللغة الأجنبية:

Abdelaziz, H., Rim, B., & Helmi, H. (2022). The interactional relationships between credit risk, liquidity risk and bank profitability in MENA region. ***Global Business Review***, *23*(3), 561-583.

Afrin, T., & Johra, F. T. (2022). An Evaluation of Financial Stability and Soundness of the Banking Sector in Bangladesh. ***Journal of Business Administration,*** Vol. 43, No. 1.

Ahmad, F. F., Yovita, R., Lestari, H. S., & Leon, F. M. (2023).The Influence Of Corporate Social Responsibility And Corporate Financial Soundness Moderated By Financial Stability On Indonesian Banking Financial Performance. ***Global Research Review in Business and Economics [GRRBE],*** Volume 09, Issue 03, Pages 01-12**.**

Al Zaidanin, J. S. (2021). The impact of credit risk management on the financial performance of United Arab Emirates commercial banks. ***International Journal of Research in Business and Social Science*** *(2147-4478)*, *10*(3), 303-319.

Alabdullah, T. T. Y., Ahmed, E. R., & Kanaan-Jebna, A. (2022). Corporate governance system and firm financial performance**.** ***Acta Scientific Computer Sciences*** *Volume*, *4*(6).

Albulescu, C. T. (2015). Banks' profitability and financial soundness indicators: A macro-level investigation in emerging countries. ***Procedia economics and finance***, *23*, 203-209.

Al-Hawatmah, Z., & Shaban, O. S. (2020). The Effect of lending policy on the profitability of commercial banks: Evidence from Jordan. ***Journal of Governance and Regulation***,*Volume*, *9*(4).

alina, A. P., Zhang, X., & Hassan, O. A. (2021). An assessment of the financial soundness of the Kazakh banks. ***Asian journal of accounting research,*** *6*(1), 23-37.

Almahadin, H. A., Kaddumi, T., & Qais, A. K. (2020). Banking soundness-financial stability nexus: empirical evidence from Jordan. ***Banks and Bank Systems***, *15*(3), 218.

Anh, N. Q. (2023). Impact of credit risk management on the financial stability of Vietnamese commercial banks. ***Tạp chí Nghiên cứu Tài chính-Marketing***, 35-48.

Belete, D. (2021). *Assessment Of Credit Risk Management Practice: The Case of Oromia International Bank* ***(Doctoral Dissertation, St. Mary's University).***

Bourakba, C., & Zerargui, H. (2015). The relationship between credit risk and corporate governance in Islamic banking: An empirical study. ***Issues in business management and economics***, *3*(4), 67-73.

Cheng, L., Nsiah, T. K., Ofori, C., & Ayisi, A. L. (2020). Credit risk, operational risk, liquidity risk on profitability. A study on South Africa commercial banks. A PLS-SEM Analysis. ***Revista Argentina de Clínica Psicológica***, *29*(5), 5.

Fapohunda, F. M., & Eragbhe, E. (2017). Regulation, financial development, financial soundness and banks performance in Nigeria**.** ***Journal of Finance and Accounting****, 2017, Vol. 5, No. 3, 88-92*.

Gichobi, J. N. (2019). *Effect Of Financial Soundness On Firm Value Of Listed Commercial Banks In Kenya*, ***(Doctoral dissertation)***, Kca University.

Herbert, W. E., & Agwor, T. C. (2021). Corporate governance disclosure and corporate performance of Nigerian banks. ***Journal of Research in Emerging Markets***, *3*(3), 14-36.

Honey, D., Tashfeen, R., Farid, S., & Sadiq, R. (2019). Credit risk management: Evidence of corporate governance in banks of Pakistan. ***Journal of Finance and Accounting Research***, *1*(1), 1-18.

Ismail, S., & Ahmed, E. (2023). The impact of liquidity risk, credit risk, and operational risk on financial stability in conventional banks in Jordan. ***Uncertain Supply Chain Management***, *11*(2), 433-442.

Jmaii, A., Zaafouri, N., & Mehri, H. G. (2024). On the measurement of corporate governance and its impact on bank profitability and credit risk: The case of Tunisian listed banks**.** ***African Development Review,*** *36*(2), 239-251.

Jordan, J. (2013). Factors affecting granting of credit facilities in commercial banks in the Aqaba Special Economic Zone Authority-Jordan, ***European Journal of Business and Management***, Vol.5, No.1, 131- 141.

Kepramareni, P., Apriada, K., Putra, I. N. F. A., & Rini, I. G. A. I. S. (2022). The effect of credit risk, capital adequacy ratio, liquidity, operational efficiency, and solvency on the financial performance of bpr in the city of denpasar. ***Jurnal ekonomi dan bisnis jagaditha***, *9*(1), 7-14.

Kiemo, S., Talam, C., & Rugiri, I. W. (2022). *Bank capital, credit risk and financial stability in Kenya* (No. 57). ***KBA Centre for Research on Financial Markets and Policy Working Paper Series***.

Kirimi, P. N., Kariuki, S. N., & Ocharo, K. N. (2022). Moderating effect of bank size on the relationship between financial soundness and financial performance. ***African Journal of Economic and Management Studies***, *13*(1), 62-75.

Kule, B. J. M., Kamukama, N., & Kijjambu, N. F. (2020). Credit management systems and financial performance of savings and credit cooperatives (SACCOS) in mid-western Uganda**.** ***American Journal of Finance****, 5*(1), 43-53.

Kwashie, A. A., Baidoo, S. T., & Ayesu, E. K. (2022). Investigating the impact of credit risk on financial performance of commercial banks in Ghana. ***Cogent Economics & Finance***, *10*(1), 2109281.

Michalak, T. C., & Uhde, A. (2012). Credit risk securitization and bank soundness in Europe. ***The Quarterly Review of Economics and Finance,*** *52*(3), 272-285.

Moreno, I., Parrado-Martínez, P., & Trujillo-Ponce, A. (2022). Using the Z-score to analyze the financial soundness of insurance firms. ***European journal of management and business economics,*** *31*(1), 22-39.

Moussa, F. B. (2019). The influence of internal corporate governance on bank credit risk: An empirical analysis for Tunisia. ***Global Business Review***, *20*(3), 640-667.

Muhadzdzib, M., & Leon. F.(2022). The Influence of Financial Soundness on Financial Performance in the Banking Sector Listed on the IDX. ***International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM),*** Volume 10, Issue12, Pages 4370-4378.

Munangi, E. (2020). *The impact of credit risk on financial performance of South African banks* ***(Doctoral dissertation, Doctoral dissertation).***

Muriithi, J. G., Waweru, K. M., & Muturi, W. M. (2016). Effect of credit risk on financial performance of commercial banks Kenya, ***IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF***), Volume 7, Issue 4. Ver. I (Jul. - Aug. 2016), PP 72-83.

Mutamimah, M., Alifah, S., & Adnjani, M. D. (2023). Corporate governance innovation framework to reduce credit risk in MSMEs using blockchain technology. ***Cogent Business & Management,*** *10*(3), 2250504.

Nadia, M. A., Rokhmawati, A., & Halim, E. H. (2020). The effect of corporate social responsibility and good corporate governance on firm value with financial performance as the mediation variable. ***International Journal of Economic, Business & Applications,*** *5*(1), 83-97.

Nnubia, I. C., Okafor, K. J., & Okegbe, T. O. (2022). Financial Soundness Indicators And Performance Of Listed Deposits Money Banks In Nigeria. ***Journal of Global Accounting***, *8*(1), 1-30.

Okoye, L. U., Olokoyo, F., Okoh, J. I., Ezeji, F., & Uzohue, R. (2020). Effect of corporate governance on the financial performance of commercial banks in Nigeria. ***Banks and Bank systems,*** *15*(3), 55.

Ouma, M. O., & Kirori, G. N. (2019). Evaluating the financial soundness of small and medium-sized commercial banks in Kenya: an application of the bankometer model. ***International Journal of Economics and Finance***, *11*(6), 93-100.

Rahman, Z. (2017). Financial soundness evaluation of selected commercial banks in Bangladesh: an application of bankometer model. ***Research Journal of Finance and Accounting,*** *8*(2), 63-70.

Rossi, M., Nerino, M., & Capasso, A. (2015). Corporate governance and financial performance of Italian listed firms. The results of an empirical research. ***Corporate Ownership & Control***, *12*(2), 628-643.

Sadaa, A. M., Ganesan, Y., Yet, C. E., Alkhazaleh, Q., & Alnoor, A. (2023). Corporate governance as antecedents and financial distress as a consequence of credit risk. Evidence from Iraqi banks. ***Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity,*** *9*(2), 100051.

Safitri, J., Suyanto, S., Taolin, M. L., & Prasilowati, S. L. (2020). Inclusion of interest rate risk in credit risk on bank performance: Evidence in Indonesia. *JRAP* ***(Jurnal Riset Akuntansi dan Perpajakan),*** *7*(01), 13-26.

Salami, A. A., Uthman, A. B., & Sanni, M. (2021). Bank-specific variables and banks' financial soundness: Empirical evidence from Nigeria. ***Zagreb International Review of Economics & Business,*** *24*(1), 37-66.

Saleh, I., & Abu Afifa, M. (2020). The effect of credit risk, liquidity risk and bank capital on bank profitability: Evidence from an emerging market. ***Cogent Economics & Finance***, *8*(1), 1814509.

Sang Tang My, A. N. Q. (2022). The relationship between credit risk and bank financial stability: The mediating role of bank profitability. ***Journal of Hunan University Natural Sciences***, *49* (1).

Saputra, A. A., Najmudin, N., & Shaferi, I. (2020). The Effect of Credit Risk, Liquidity Risk And Capital Adequacy On Bank Stability. **In *Proceeding of International Conference Sustainable Competitive Advantage*** (Vol. 1, No. 1, pp. 153-162).

Serwadda, I. (2018). Impact of credit risk management systems on the financial performance of commercial banks in Uganda. *Acta Universitatis, **Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*.** Volume 66, Number 6, 1627- 1635.

Settembre-Blundo, D., González-Sánchez, R., Medina-Salgado, S., & García-Muiña, F. E. (2021). Flexibility and resilience in corporate decision making: a new sustainability-based risk management system in uncertain times. ***Global Journal of Flexible Systems Management,*** *22*(Suppl 2), 107-132.

Seyedi, S. A., & Abdoli, M. R. (2019). Modeling and rating financial soundness indicators of commercial banks using confirmatory factor analysis and TOPSIS method. ***Iranian Journal of Finance***, *3*(3), 107-136.

Siddique, A., Khan, M. A., & Khan, Z. (2022). The effect of credit risk management and bank-specific factors on the financial performance of the South Asian commercial banks. ***Asian Journal of Accounting Research,*** *7*(2), 182-194.

Şit, A. (2022). The effect of the financial soundness index on the financial performance of banks: An application in Turkey. ***İktisadi İdari ve Siyasal Araştırmalar Dergisi***, *7*(17), 129-140.

Sobhy, O., Abd El Monsef, A. A., & Nabil, A. (2023). The Impact of Corporate Governance on Accounting Information System and Credit Risk: A Literature Review. ***Scientific Journal of Business and Environmental Studies***, *14*(2), 258-284.

Sugiyarto, G. (2015). Financial soundness indicators for financial sector stability: a tale of three Asian countries. ***Asian Development Bank***.

Swalih, M., Adarsh, K., & Sulphey, M. (2021). A study on the financial soundness of Indian automobile industries using Altman Z-Score. *Accounting*, *7*(2), 295-298.

Tholib , T., Mutamimah, M., & Robiyanto, R. (2021). Corporate governance, credit risk, and financial literacy for small medium enterprise in Indonesia. *Business: **Theory and Practice***, *22*(2), 406-413.

Thomas, R., Riyadi, S., Abidin, Z., & Iqbal, M. (2020). The influence from financial performance on earning per share (eps) with soundness level of banks as intervening variable at buku iv banks category in Indonesia. ***Dinasti International Journal of Education Management And Social Science,*** *2*(1), 21-33.

Trusova, N., Melnyk, L., Shilo, Z., & Prystemskyi, O. (2021). Credit-investment activity of banks of the Ukraine: Financial globalization, risks, stabilization, ***Universal Journal of Accounting and Finance***; № 9(3) P. 450-468.

Ullah, S., Hanif, M. N., & Nobanee, H. (2023). Corporate governance, credit risk and financial soundness of banks. ***Intellectual Economics***, *17*(2), 362-383.

Yanenkova, I., Nehoda, Y., Drobyazko, S., Zavhorodnii, A., & Berezovska, L. (2021). Modeling of bank credit risk management using the cost risk model. ***Journal of Risk and Financial Management,*** *14*(5), 211.

Yeasin, H. M. (2022). Impact of credit risk management on financial performance: A study of commercial banks in Bangladesh. ***Interdisciplinary Journal of Applied and Basics Subjects***, *2*(1), 14-22.

Zapodeanu, D., & Cociuba, M. I. (2010). Financial soundness indicators**. *Annals of the University of Petroşani, Economics,*** *10*(3), 365-372.